آليات التَّأويل
عند الزَّوزني في (قَشْر الفَسْر)

د .خلود بنت عبد اللطيف الجوهر
قسم اللغة العربية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

آليات التأويل عند الزوّزني في (قَشْر الفَسْر)

د .خلود بنت عبد اللطيف الجوهر
قسم اللغة العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

التراثُ الشعريُّ عبقٌ بشعراء طبقت شهرتهم الآفاق، وكُتب لشعرهم الشُّيوع والخلود، وقد انبرى بعض النُّقاد لشرح شعرهم، وبيان معانيه، وتأويل ما يرمون إليه؛ لذا كثُرتْ التآليف، وتباينت الرؤى، ولا ريبَ في أنَّ شعر المتنبي ثمارٌ يانعةٌ، بيد أنَّ معانيه قطوفٌ غير دانية؛ لذا حظي شعره شرحًا ونقدًا، مدحًا وقدحًا، بِما لم يحظَ به شاعرٌ آخر، حتى عُدَّ ذلك من سعادته.

وقد بزَّ شرح ابن جني الشروح جميعها؛ إذ افتتحت الشروح بفسره، فتلقفه من بعده من النقاد فحصًا وتمحيصًا، فبعضهم حصر مدونته لنقد شرح ابن جني فحسب، وبعضهم شرح شعر المتنبي وضمن مدونته ما أورده ابن جني في شرحه إما تأييدًا أو رفضًا.

وقد أفرد الزَّوزني مدونته لنقد ما جاء عند ابن جني في الفسر فحسب، وقد اتخذ بضع آليات اتكأ عليها في تأويله واستدراكاته عليه. وتحاول هذه الدراسة الكشف عن هذه الآليات التي اتخذها الزَّوزني في قشره للفسر.

Interpretation Mechanisms of Al-Zawzani in (Qesher Al-Faser)

Dr. Khulood Bint Abdul-Latif Al-Jawhar
Department of Arabic – College of Shari'a and Islamic Studies in Al-Ihsaa
Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

The heritage of poetry was incensed by poets that had been superior . Their poetry had been a sign of publicity and mortality. Some critics did a huge effort by devoting their time to clarify and explain the meaning . In addition to that, they had been trying to interpret the intentions of this poetry type. Thus, many written works with different views had addressed these types. There is no doubt that Al-Mutanabi 's poetry had been one from the most fruitful literary works ,but the meanings of his poems had been farfetched . Therefore, his poetry had been explained , criticized, praised and dispraised more than anyone else. This had considered to be a sort of his happiness .

Iben Jenni's explanation had been outclassed because of his book Al-Faser which had been the first one in that field. After that , it had been examined and scrutinized by the rest of critics. Some of them had criticized Iben Jenni's explanation and the other had explained Al-Mutanabi 's poetry then they had included Iben Jenni's explanation either to agree or disagree with him . Al-Zawzani in his book Qesher Al-Faser had criticized Iben Jenni's Faser by using certain mechanisms while interpreting the text trying to present its weaknesses . This study attempts to explore these mechanisms.

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فالتراثُ الشعريُّ عبقٌ بشعراء طبقت شهرتهم الآفاق، وكُتب لشعرهم الشُّيوع والخلود، فانبرى بعض النُّقاد لشرح شعرهم، وبيان معانيهم، وتأويل ما يرمون إليه؛ لذا كثُرتْ التَّآليف، وتباينت الرؤى، ولا ريبَ في أنَّ شعر المتنبي ثمارٌ يانعةٌ، بيد أنَّ معانيه قطوفٌ غير دانية؛ لذا حظي شعره شرحًا ونقدًا، مدحًا وقدحًا بما لم يحظَ به شاعرٌ آخر، حتى عُدَّ ذلك من سعادته. وقد بزَّ شرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) –في شرحه المسمى بـ (الفسر)– جميع الشروح؛ إذ كان شرحه إرهاصًا لميلاد الشروح من بعده، وأصبح الفسر ميدانًا فسيحًا لأقلام النقاد والشُّراح، فمنهم من أفرد كتابًا خاصًّا لنقده، ومنهم من تناول نقده في تضاعيف شرحه شعر المتنبي.

وقد أُعجب الزَّوزني (ت ٤٥٥هـ) بالفسر، فعكف على قراءته، وما لبث أن وجد فيه هنات، فأخذ في تأملها؛ بغية بيان المعنى الفاسد منها؛ فاستدرك على ابن جني وفقًا لرؤيته لهذا البيت أو ذاك، في كتابه المسمى (قشر الفسر).

وسيسعى هذا البحث إلى التَّأمُّل في الآليات التي اتكأ عليها الزَّوزني في استدراكاته على ابن جني، وبيان السبل التي لجأ إليها في ذلك، ولاستجلاء ذلك تضمَّن هذا البحث مقدمة وتمهيدًا وأربعة مباحث، وخاتمة.

أما التمهيد ففيه تتبَّعتُ حياة الزَّوزني، وآراء العلماء، ثم وفاته. ثم قدَّمت بعد ذلك تعريفًا بكتاب (قشر الفسر)، تناولتُ عنوانه، ومحتوياته، والغرض من تأليفه. ثم جاءت المباحث الأربعة، مبينةً الروافد التي امتاح منها الزَّوزني في قشره للفسر، وهي:

المبحث الأوَّل: أحاديَّة المعنى.

المبحث الثَّاني: مراعاة العُرف.

المبحث الثَّالث: الاتكاء على السِّياق.

المبحث الرَّابع: التَّعويل على لغة النَّصِّ.

وختمتُ بخاتمةٍ أسفرت عن جملةٍ من النتائج التي توصَّل إليها البحث، وأردفتها بذكر أسماء المصادر والمراجع التي أفاد منها البحث، أسأل الله التوفيق والسداد في الدارين، والحمد لله رب العالمين.

* * *

تمهيد

الزَّوزني:

هو العميد أبو سَهْل، محمَّد بن الحسن الزَّوزني لقِّب بالعارض؛ لأنَّه أصبح رئيسًا لديوان الجند، وعاش بين القرنين الرابع والخامس الهجريين، له اهتماماتٌ سياسيةٌ، وهو شاعرٌ وأديبٌ وناقدٌ، عُرف عنه القسوة، وكان موصوفًا بالصَّلف، ولم يحظَ الزَّوزني بالعناية في كتب التَّراجم والمصادر التَّاريخيَّة، فقد كانت ضنينة في ترجَمته؛ إذ لم يكن الحديث عن ولادته وحياته ونشأته سوى شذراتٍ يسيرة[1].

ضنَّت المصادر بتاريخ ولادته وخَمَّن محقق الكتاب د. المانع[2] بعد تنقيبٍ واستنتاجٍ واستقراءٍ أنَّه وُلد بين سنتي ٣٦٥ و٣٧٠هـ[3]، وكانت حياته مليئةً بالأحداث، فبعد أن سُجن في أيام السلطان محمود الغزنوي (ت٤٢١هـ) بتهمة الخيانة وفساد المعتقد، علا كعبه في بلاط ابنه السلطان مسعود (ت ٤٣٢هـ)، لكنه ما لبث أن سجنه، فالتهم تطارده بين الحين والآخر، ثم خرج من السجن وأصبح منادمًا للسلطان ومستشارًا له، وأصبح رئيسًا لديوان الرسائل، هذا بعض ما جادت به المصادر في سيرة الزَّوزني.

ولمكانته الرفيعة فإنَّ الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) وصفه بأنَّه "صدرٌ يملأ الصدرَ جمالاً وكمالاً، وتتناسب صورتُه حُسنًا كما يتشابه محلّهُ وهمَّتهُ علوًّا، وتتكاثر فضائله وأياديه وفورًا، كما

---

(١) لمزيد بيان، ينظر: الإعجاز والإيجاز: ٢٦٩، وتتمة اليتيمة: ٢٥٤–٢٥٦، وخاص الخاص: ٥٩٩، ودمية القصر: ٢٤٢–٤٤٦، وتاريخ البيهقي: ٢٤، ٢٦–٢٧، ١٨٩–١٩٨، ٣٣٣–٣٣٦، والمحمدون من الشُّعراء وأشعارهم: ٣٢٨–٣٢٩، ومجمع الآداب: ٢٠٦/٢، والوافي بالوفيات: ٣٤٨/٢، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص: ٧٥/٢، ومقدمة تحقيق قشر الفسر: ١٠–٤٥.

(٢) حُقِّق الكتاب مرتين، حقَّقه: د. رضا رجب، ١٣–١٩، في ٢٠٠٤م، وحققه د. عبد العزيز المانع، في ٢٠٠٦م، وقد كانت مقدِّمة المانع أكثر شموليةً لحياة الزَّوزني حيث بلغت صفحاتها عن حياته ٣٥ صفحة.

(٣) قشر الفسر: ١١– ١٢.

يتبارَى نثره ونظمُهُ براعةٌ"[1]. وله بعض الأبيات الشِّعريَّة، وثلاث جمل نثريَّة ذكرها الثعالبي[2]، ولم يصلنا شيءٌ من التأليف سوى (قشر الفَسْر).

ولم يُعثر على تاريخ دقيق لوفاته، وقد قدَّر د. المانع –بناءً على استنتاجه– أنَّ وفاته بين سنتي ٤٤٥ و ٤٤٧هـ[3]، وأيًّا كان تاريخ وفاته، فهذا يُشير إلى قُرب عهده بالمتنبي مقارنةً بمن جاء بعده من الشُّراح.

* * *

(١) تتمة يتيمة الدهر: ٢٥٤.

(٢) ينظر: السابق: ٢٥٥– ٢٥٦. وخاص الخاص: ٥٩٩.

(٣) ينظر: مقدمة قشر الفسر: ٣٦.

قَشْر الفَسْر:

إنَّ شحَّ المصادر عن الزَّوزني شكَّلت ضبابية في الرؤية؛ مما أفضى بالمحقق إلى البحث والتَّنقيب للتأكد من صحَّة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وبعد استقراء تبيَّن له صحَّة نسبته إليه[1].

والعجب أنَّ هذا الكتاب نسبه د. مصطفى عليان في تحقيقه شرح شعر المتنبي للإفليلي إلى أبي حيَّان التَّوحيدي (ت ٤١٤هـ)[2]، ولا أعلم علام استند في هذه النسبة؟ إلا أنَّي أرى صحَّة نسبة الكتاب إلى الزَّوزني للأسباب التي بيَّنها المحقق د. عبد العزيز المانع[3].

ومهما يكن من أمرٍ فإن الزَّوزني لم ينص في مقدمته على عنوان كتابه، ولم يقف محقق الكتاب على سبب تسمية الزَّوزني لكتابه (قشر الفَسْر)، والغريب أنَّه في نهاية المخطوط، سُمِّي استدراكًا، قال: "نجز الاستدراك بحمد الله تعالى ومنِّه ..."[4]، وقد ذكر د. المانع أنَّه سُمِّي بذلك تجاوزًا،[5] رغم أنَّ المخطوط صُدِّر باسم (قَشْر الفَسْر)، وأقول: إنَّ سبب التسمية ربما لتشابه الحروف في الرسم، وذلك تشابه الرسم بين حرفي (القاف / الفاء)، وحرفي (السين / الشين).

وإن لم يكشف الزَّوزني عن عنوان كتابه في مقدِّمته إلاَّ أنَّه كفى القارئ مؤونة البحث عن سبب تأليف مدونته، فقد ذكر في مقدمته ذلك، يقول: "فإنِّي رأيت أكثر أهل العصر المتحلِّين بالأدب، والمنتمين إليه، والشَّائمين بَرْقَهُ، والحائمين حواليه غورًا ونجدًا، وقربًا وبعدًا، مُقبلين على ديوان أبي الطيب، أحمدِ بن الحسينِ المتنبِّي، مُتناظرين عليه، مُتجاذبين طرفيه، مُتخاصمين فيه .... وكان من الاتِّفاق أنْ حفظتُ في الصِّبا ديوانه، فقرأتُهُ

---

(١) ينظر: مقدمة قشر الفسر: ٤٦– ٤٧.

(٢) ينظر: شرح شعر المتنبي: ٦٠/١.

(٣) ينظر: مقدمة قشر الفسر: ٤٦– ٤٧.

(٤) قشر الفسر: ٣٧٢/٢.

(٥) المصدر السابق: ٥٣.

على أبي جعفر، مُحمَّد بن مُحمَّد الخليل .... وذاكرتُ به حينًا من الدَّهر من لاقيتُ من أدباء ذلك العصر ..."[1].

قد بدأ المؤلف كتابه بمقدِّمة بيَّن فيها السبب في تأليفه، وهو سبب اجتماعي، حيث رأى أنَّ أهل الأدب على طرفي نقيض من ديوان المتنبي، وسبب نفسي، وهو حفظه لديوان المتنبي منذ نعومة أظفاره؛ فقد شغفه حبًا، ولم يكتفِ بذلك، بل أدَّى حبُّه وتعلُّقه بالديوان إلى التَّأمُّل فيه، وفيما يجده من شروح، يقول في ذلك: "ثم لم أزل أُباحثُ عنه الفضلاء، وأفاحصُ الأدباء، وأُطارح العلماء به والخبراء، وأتأمَّل ما أجده من الشُّروح والتعاليق فيه، فألفيتُ شرح عقيلٍ لا يلائم العقول، ولا يُوافق المرويَّ عنه والمنقول، وشرح الأبيورديّ لا يُؤبَهُ له، ولا يُعبأ به، وبعضَ تعاليق الخوارزميّ، وتأليف المعتوه البلخيّ الذي يُعرفُ بالتَّميميّ تميمةً لديوانه عن العيون، وعوذةً له عن سُوء الظُّنون!"[2].

إن اللَّدد الذي كان حول شعر المتنبي أضحى سببًا في تأمُّل الزَّوزني لشرَّاح الديوان، حيث أبان عن أربعةٍ منهم، وهم: شرح عقيل، والأبيوردي، وبعض تعاليق الخوارزمي، وتأليف البلخي، ووسمهم بأوسمة تبيّن أنَّه ضاق بشروحهم وبرواياتهم ذرعًا.

وعندما ألفى كتاب الفَسْر، وجد ضالته، ففضَّله بل قلَّده وسامًا؛ إذ رأى أنَّه النهاية في الإيضاح لإعرابه ولغاته، وصحَّة عباراته، يقول في ذلك: "ووجدتُ كتاب الفَسْر لأبي الفتح عثمان بن جنّي –رحمه الله– النِّهاية في الإيضاح لإعْرابه ولُغَاته، والدَّلالة بالشّواهد على صحَّة عِبَاراته، فعُنِيتُ بتبيين ما يَحويه، والنَّظر فيه"[3]، بيد أنَّه عثر له على عثراتٍ وهناتٍ، فلم يحتمل أن يغضَّ الطَّرف عنها، فأراد أنْ يعقِّب بالمعنى الصَّحيح، وذلك بإقامة الحجج البينة، يقول: "فعثرتُ له على عثراتٍ في رواياته ومَعانيه لا تُقال، ولا يَنْطق بِها اللِّسان ولا تُقَال .... وكنتُ –أحيانًا– أُفاتحُ منها بالشَّيء بعد الشَّيء بعضَ الأصحاب مُنبِّهًا على

(١) قشر الفسر: ٣/١.

(٢) المصدر السابق: ٤/١.

(٣) المصدر السابق نفسه.

فَسَاده، ومُعقِّبًا بالمعنى الصَّحيح السَّافر عن مراده.... فما زالوا بي حتى تصفَّحتُ أبياتَ الفَسْر لمعانيها، وضربتُ بالحجَّة على كل معنًى فاسدٍ فيها"[1].

رغم احتفائه بابن جني، وركونه إلى شرحه، وقد ركن إلى ركنٍ شديدٍ، إلاَّ أنَّه وجد فيه بعض الأخطاء، فبيَّنها لبعض أصحابه؛ لذا فقد اجتمعت أصداء ما سبق علاوةً على إلحاح أصحابه عليه لبزوغ هذه المدونة وتأليفها.

وصرَّح في المقدمة أنَّه سيعكف على تأليف شرح المتنبي كاملاً إنْ طال به الأجل، قال في ذلك: "فإنْ ساعد العُمْرُ عطفتُ على ما أعرض عنه من أبياته، فشرحتُهُ وأوضحتُهُ كي لا يبقى بيننا له بيتٌ غير مشروح..."[2]. إنَّ الزَّوزني في قشره لم يعقِّب على جميع قصائد المتنبي، وإنَّما حصر بأنَّه سيقشر المعنى الفاسد فيها فحسب.

ثم قسَّم المؤلف كتابه إلى قسمين، وقد جاء في كل قسم عشرة حروف، مهملاً ثمانيَ قواف، ولم يكن له منهج مطَّرد في عنونة القوافي، فتارةً يُعنون، وتارةً لا يُعنون لها، وقد رتَّب الأبيات وفقًا لما جاء في كتاب الفَسْر.

وقد نهج الزَّوزني في كتابه منهجًا بيِّنًا؛ إذ تصدَّى لقشر البيت الذي يرى أنَّ ابن جني أخفق فيه، ودأب الزَّوزني على أن يذكر البيت ثم يذكر قول ابن جني بلقبه (قال أبو الفتح: ...)، ثم يعقِّب عليه مصدِّرًا تعقيبه بـ (قال الشيخ: ...)، وتنوَّع استدراكه بين نقدٍ وتفنيدٍ لما ذكره ابن جني، وبين اتِّباعٍ وموافقةٍ لما رآه ابن جني.

* * *

(١) قشر الفسر: ١/٤، ٥.

(٢) المصدر السابق: ١/٥.

المبحث الأوَّل: أحاديَّة المعنى

إنَّ انفتاح النُّصوص الشِّعريَّة على التَّعدديَّة في التَّأويل جاء من اختلاف زوايا النَّظر في النَّص الشِّعري، وهذا التَّعدد أمرٌ لا مناص منه؛ إذ إنَّ "النَّصَّ الأدبيَّ لا يعرف الاستقرار والجمود؛ ذلك أنَّه يخضع لمنطقٍ خاصٍّ هو منطق السُّؤال والجواب. النَّص يجيب على سؤال يضعه المخاطب، وبتعدد المخاطبين والأزمنة تتعدد الأسئلة والأجوبة"[1]. ولابدَّ للشارح أنْ يضع نصب عينيه أنَّ تأويل النَّصِّ أمرٌ ليس باليسير؛ إذ هو "الطَّريقُ المُزِلَّةُ الذي ورَّط كثيرًا من الناس في الهَلَكة"[2].

وقد تباين الشُّراح في شرحهم للنصوص، إلا أنَّهم يتفقون أنَّ للنَّصِّ أحيانًا أكثر من معنى؛ فالنص حمَّال أوجه، وإنْ لم يصرِّحوا بذلك، إنّما يستشف ذلك من خلال شرحهم للنصوص، بينما نجد الزَّوزني يؤكد أنَّ البيت ليس له إلا معنى واحد لا يحيد عنه، وأحسبُ أنَّ الزَّوزني ينكر بذلك أنَّ "باب التَّأويل واسع، والمقاصد مغيّبة"[3].

إنَّ مَنْ يُمعن النَّظر في شرح ابن جني لنصوص المتنبي يجد أنَّه يتسم بقراءة تأويلية منفتحة الدَّلالة على العديد من الوجوه، أما الزَّوزني فيغلق دائرة النَّصِّ، مكتفيًا بوجهٍ واحدٍ للمعنى لا يوجد سواه، ومن جاوزه وصمه الزَّوزني بالجهل بمراد البيت، من ذلك ما جاء في تعقيبه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[4]: (الكامل)

إنَّ المُعِينَ عَلَى الصَّبَابَةِ بالأسَى أوْلَى برَحْمَةِ رَبِّهَا وَإخائِهِ

فقد ذكر ابن جني أنَّ معنى البيت: "أي: إنَّ المعين على الصَّبِّ –أي: ذي الصَّبابة– بالأسى أولى أن يرحمه، ويكون إخاؤه، إمَّا لأنَّه هو الذي جنى عليه ما جنى، وإمَّا لأنَّه هو أعرف الناس بدوائه، وأطبهم بدائه. ويجوز أيضًا أن يكون قوله: (على الصَّبابة) أي: مع ما

---

(١) الأدب والغرابة: ٤٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ٣٧٤.

(٣) الوساطة: ٣٧٤.

(٤) ديوانه: ٣٤٣.

فيه من الصَّبابة، وهذا القول أكشف من الأوَّل؛ أي: لا معونة لي عنده إلا إيراده على الأسى والحزن، كقولهم: (عتابك السيف)، أي: لا عتاب عندك لكن السَّيف!"[1].

إنَّ تعدد المعنى في هذا البيت أتى من لفظة (على الصَّبابة)، فابن جني ذكر فيها معنيين؛ الأوَّل: على تقدير محذوف (على ذي الصَّبابة)، فيكون المعنى على حذف المضاف، أما المعنى الثَّاني: (فهو مع ما فيه من الصَّبابة).

وهنا لا يطمئن الزَّوزني إلى ما رآه ابن جني، وإنْ ذكر بأنَّ المعنى الثاني أكشف، بل يرى غموضًا في هذه التَّأويلات، ولذلك فهو يذكر أنَّ: "هذا الشَّرح أحوج عندي من بيت المتنبِّي إلى الشَّرح!! ولست أعرف لقوله: (وإمَّا لأنَّه أعرف النَّاس بدوائه، وأطبُّهم لدائه) معنًى وفائدةً إلى آخر تفسيره لهذا البيت"[2].

ويؤكد الزَّوزني في استدراكاته أنَّ الزيادة على المعنى الواحد ضربٌ من الجهل به، فـ"الشَّاعر لا يقصد ببيتٍ يقوله غير معنًى واحدٍ، فما يُزادُ عليه يدلُّ على الجهل بمراده، في إصداره منه، وإيراده عنه"[3].

ثم يكشف الزَّوزني عن معنى البيت بقوله: "وعندي أنَّ معنى البيت: كُفَّ العذل والملامة عن نفسه، كيلا يزيد في حزنه وبثِّه؛ فيقول: إنَّ المعين على الشَّوق الذي يُؤذيه بالعذل، وهو أسى المَشُوق، أولى بأن يرحَمه ويؤاخيه ويعفيه عمَّا يؤذيه، ولا يزيده بثًّا على ما هو فيه، ..."[4].

وأرى أنَّ المعنى الذي أتى به ابن جني لا يحتاج إلى شرح كما زعم الزَّوزني رحمهما الله، وربما أحوج شرح ابن جني إلى شرح أنَّه أتى بِمعنيين؛ إذ إنَّ الزَّوزني لديه حساسية مفرطة من تعدد المعنى؛ لذا قال ذلك.

---

(١) الفسر: ١/ ٤٧، وينظر: قشر الفسر: ١/ ٩، ١٠.

(٢) قشر الفسر: ١/ ١٠.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق نفسه.

ويؤكد الزَّوزني في أكثر من موضعٍ على أحاديَّة المعنى، بل وصم من يُعدد المعنى بالتَّعسف بل بالغباوة بمراد البيت وإنْ فضَّل الشَّارح أحد المعاني وقوَّاه، من ذلك ما جاء في استدراكه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[1]: (الكامل)

وفَشَتْ سَرائرُنا إلَيكَ وشَفَّنا تَعريضُنا فبَدا لَكَ التَّصريحُ

فقد رأى ابن جني أنَّ البيت يحتمل ثلاثة وجوه من المعاني، حيث يقول: "لما عرَّضنا لك بهواك قام مقام التَّصريح منَّا لك، ويجوز أن يكون: عرَّضنا بمودتك فصرَّحت بالهجر والبين وإظهار حزنك لما جهدك الهوى، ويجوز أن يكون المعنى: لمَّا جهدنا التَّعريض استروحنا إلى التَّصريح فانهتك السِّتر، وهذا أقوى هذه الأوجه، وقد جاء في الشعر مجيئًا واسعًا"[2].

غير أنَّ الزَّوزني يستدرك على هذا الشَّرح بأنَّ البيت لا يحتمل إلا معنى واحدًا، ويرفض باقي التَّأويلات المتشعبة للبيت، متَّهمًا الوجهين الأوَّل والثاني بالفساد، يقول في ذلك: "قد قلنا مرارًا: إنَّه لا يكون لقائل بيتٍ إلا غرضٌ واحدٌ، فما عداه تعسُّفٌ وغباوةٌ به! وما ذكره في الفصلين الأوَّل والثاني فاسدٌ، والثالث أقرب إلى المراد لكنَّه ناقص؛ لأنَّ الرجل يقول: ضاق صدري بحبِّك حتى لم يسعه، ولم يُغنِ عنه التعريض، فصرَّحت به تنفيسًا عن الصدر، وتفريجًا عن الكرب، ورجاء عاطفةٍ لك على مُهجتي الهالكة بك وفيك ..."[3].

إنَّ نصَّ ابن جني يدلُّ على أنَّ لديه قابلية التَّأويل اللا متناهي، وأنَّ المعنى حمَّال أوجه، مرجِّحًا الوجه الأخير. وإنَّ تصدير الزَّوزني ردَّه بقوله: (قد قلنا مرارًا)، يشي بعمق اليقين لديه بأحاديَّة المعنى للبيت الواحد، ولا يؤمن بما يمكن أن يحمله النَّص من دلالاتٍ متعددةٍ، وإنْ كان رأي من الآراء مرجِّحًا.

---

(١) ديوانه: ٦٠.

(٢) الفسر: ١/ ٧٣١، وينظر: قشر الفسر: ١/ ١٠٠.

(٣) قشر الفسر: ١/ ١٠٠.

وعند الرجوع إلى بعض الشُّراح الذين تعرَّضوا لهذا البيت، نجد الواحدي (ت ٤٦٨هـ) يعترض على أوجه ابن جني؛ لا لأنَّها متعددة، وإنّما لفسادها فحسب، ثم يأتي بالمعنى الصَّحيح وفقًا لما يراه، يقول الواحدي في ذلك: "ذكر ابن جني في هذا البيت أوجهًا فاسدة، ثم قال: أقوى هذه الوجوه لما جهدنا التَّعريض استروحنا إلى التَّصريح فانهتك السِّتر، ولم يقف على حقيقة المعنى، وهو أنه يقول: كتماننا هزلنا فصار الهزال صريح المقال، يعني أنَّه استدل بالهزال على ما في القلب من الحُبِّ فقام ذلك مقام التَّصريح لو صرَّحنا"(١)، والغريب أنَّ الكندي (ت ٦١٣هـ) أتى بقول الواحدي نفسه دون أن يشير إليه، حيث يقول: "والصَّحيح أنَّ الكتمان هزله، فصار الهزال صريح المقال..."(٢).

وقد ذكر هذا البيت أيضًا ابن معقل (ت ٦٤٤هـ) في مآخذه على الكندي، ورأى احتمالية المعنى، يقول في ذلك: "المعنى مُحتملٌ أن يقال: كنَّا نُسِرُّ حُبَّك منك ففشا إليك، وقد شفَّنا التعريض لك، أي: جهدنا وشقَّ علينا، فاضطرَّنا إلى التَّصريح لك بالهوى. فإن كان ابن جني أراد انهتاك السِّتر للمحبوب فقد أصاب، وإن كان أراد للنَّاس فقد أخطأ، ولكنَّ الجيِّدَ ما ذكره الشيخ، وهو قول الواحدي"(٣). وهذا الرأي يشي بالوضوح، وبِجواز الرأيين، وإن صرَّح ابن معقل بِجودة قول الواحدي.

وقد أبدى ابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ) أيضًا رأيه في تفسير هذا البيت، فبعدما أورد قولي ابن جني والواحدي في شرحهما للبيت، رأى حسن الوجهين اللذين أتى بِهما ابن جني، مُدعِّمًا قوله بطرائق الشُّعراء، وبألفاظ من البيت نفسه، ومفنِّدًا رأي الواحدي لعدم دلالة لفظ البيت على ذلك، قال في ذلك: "كلا الوجهين الأوَّل والآخر من تفسير أبي الفتح

(١) ديوان المتنبي بشرح الإمام الواحدي: ١٨٤/١.
(٢) الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه: ١٤٨/١.
(٣) المآخذ: ٢١/٤.

حسن، واردٌ في مذهب الشُّعراء، ودلَّ على صحَّة قوله ما في ألفاظ البيت من التَّعريض والتَّصريح. ولا دلالة في البيت من لفظه على ما ذكره الواحدي من الكتمان والهزال"[1].

وأحسب أنَّ العلَّة التي ذكرها ابن المستوفي في ترجيحه لرأي ابن جني على الواحدي مقبولة، بيد أني لا أوافقه في أنَّ كلا الوجهين حسنٌ؛ إذ لم يذكر ابن جني وجهين فقط، إنما أورد ثلاثة أوجه، هذه واحدة، أما الثانية: فإنَّ ابن جني نفسه قد ذكر أنَّ أقوى الأوجه الثالث؛ لوجود الأشباه والنظائر في الشِّعر العربي.

ومهما يكن من أمرٍ فإني أتيت بِهذه الشروح في هذا البيت، لما بينها من جامع، فهي –وإن تباعد زمن الشُّراح، وتباينت منابع ثقافتهم– تلتقي في اختلافهم حول معنى البيت، وكذلك في خلو نقدهم من أنَّ للبيت معنى واحدًا لا يحتمل غيره سوى الزَّوزني، وأحسب أنَّ البيت حمَّال أوجه، وإن كنت أميل إلى رأي الزَّوزني، ولو لم يصدِّر ترجيحه –رحمه الله– برؤيته الأحاديَّة لكان أفضل، وأحسب أنَّه بنظرته –أحاديَّة المعنى للبيت– قد ضيَّق واسعًا، وهذا ما يرفضه المتنبي ذاته، إذ بيَّن ذلك في شعره مفتخرًا[2]: (البسيط)

أَنَامُ مِلْءَ جُفُونِي عَنْ شَوَارِدِهَا ... وَيَسْهَرُ الخَلْقُ جَرَّاهَا وَيَخْتَصِمُ

وثمة أمرٌ آخر أخالُ أنَّ الزَّوزني قد تناساه أو أنَّه لا يؤمن به، وهو أنَّ تعدد الدَّلالة للبيت الواحد يكون دليلاً على ثرائه؛ "لاحتمال اللفظ، وقوته، واتساع المعنى"[3] كما قال ابن رشيق (ت ٤٦٣هـ).

ويقف الزَّوزني أيضًا وقفةً حازمةً عند تعدد المعنى، ولا سيما في عودة الضمير، والضَّمير سبيلٌ لتجد أكثر الشُّراح يرون فيه رؤيةً مختلفةً عن الآخر، ومتعددة؛ "ولأنَّ الضَّمير كائن لغوي بحت، كان من أخصب المواطن التي يشيع فيها الوهم والخلط

(١) النظام: ٥/ ٢٣١.

(٢) ديوانه: ٣٢٣.

(٣) العمدة: ٢/ ٩٣.

والغلط"[1]، ولم يلتفت الزَّوزني إلى أنَّ الضمير حيَّر العلماء متسائلين على أيِّ شيءٍ يعود؟ فحينما يعدد ابن جني زوايا النَّظر في الضَّمير، نجد الزَّوزني لا ينظر إلا من زاوية واحدة، ومن النماذج التي تكشف عن ذلك ما نجده في تعقيبه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[2]:

فَعَوِّضَ سَيْفُ الدَّوْلَةِ الأجْرَ إنَّهُ أجَلُّ مُثَابٍ من أجَلِّ مُثِيبِ

فحين عرض ابن جني لهذا البيت ذكر أنَّ "الهاء في (إنَّه) تعود على الأجر، والمثاب: المصدر هاهنا، ومثله المصاب، أي: المصيب، والمثيب: الله تعالى، كأنَّه قال: الأجر أجلُّ الثواب من الله الذي هو أجل مثيب. ويجوز أن تكون الهاء في (إنَّه) لسيف الدَّولة، أي: إنَّ سيف الدَّولة أجلُّ من أُثيب من عند الله، والأجر إنَّما يُستحقَّ عن الصبر لا عن المصيبة، وإنَّما يستحقُّ عن المصيبة بالعوض، والأجر والثَّواب أشرف من العوض، لأنَّ الثَّواب إنَّما يستحقُّه الإنسان بما يفعله مُختارًا من الطَّاعة، والعِوَض إنَّما يكون مستحقًا عن المصائب التي لم يَخترها الإنسان دون ذينك، ولهذا قيل: منازل الاستحقاق أشرف من منازل التَّفضُّل"[3].

غير أنَّ الزَّوزني لا يقبل هذا التَّأويل، بل يردُّ على ما قاله ابن جني رافضًا أن يكون للبيت أكثر من معنى، حيث يقول: "أورد فصلين وذكر معنيين، وقد قلنا إنَّ الشَّاعر لا يريد ببيتٍ يقوله غير معنًى واحدٍ فما عداه تعسُّفٌ وخدشٌ"[4]، إنَّ فكرة أحاديَّة المعنى تلحُّ في ذهن الزَّوزني في قشره للفَسْر، فها هو يقول: "وقد قلنا"[5]، وكأنَّه قولٌ لا يحيد عنه غير آبهٍ بأيِّ مسوغٍ يُجيز ذلك التعدد.

---

(١) المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب: ١٢٩.

(٢) ديوانه: ٣١٦.

(٣) الفسر: ١/ ١٩٥، ١٩٦، وينظر: قشر الفسر: ١/ ٢٧، ٢٨.

(٤) قشر الفسر: ١/ ٢٨.

(٥) المصدر السابق نفسه.

وقد بيَّن الزَّوزني معنى البيت، مشيرًا إلى قصور ابن جني في التعبير عن المعنى، يقول: "وعندي أنَّ المتنبي يقول: فعُوِّض سيف الدَّولة الأجر عن صبره على مصابه ليكون عوضًا عن مصيبته، فإنَّ سيف الدَّولة أجل مُثابٍ في الخلق من أجل مُثيبٍ، وهو الخالق، عزَّ وعلا. وقد ذكر هو هذا المعنى في الفصل الأخير دون هذا التَّفسير؛ فإنَّه منع سيف الدَّولة استحقاق الأجر والثَّواب وأباحه في العِوَض، والمتنبي دعا له بالأجر والثَّواب عوضًا عن المصاب، وهو يستحقُّهما، فإنَّه آثر الصَّبر، وترك الجزع مُختارًا، ولَم يأته اضطرارًا، ولو آثر الجزع على الاصطبار لم يُمنع من هذا الإيثار"[1].

ويبدو أنَّ رأي الزَّوزني هنا هو الأقرب إلى الصحَّة، فعند الرجوع إلى الفَسْر تبيَّن أنَّ لفظة (مُثاب) بضم الميم، وقد أوضح ابن معقل هذا الإشكال من الناحية الصرفية، ولم يقصِ الوجهين؛ إذ قال: "فإذا كان للأجر فينبغي أن يكون (مثاب) بفتح الميم، مصدرًا، وإن كان لسيف الدَّولة، فينبغي أن يكون (مثاب) بضم الميم، اسم مفعول لا غير"[2].

ومن اهتمام الزَّوزني بأحاديَّة المعنى رفضه للتعدد وإنْ كان المعنى الذي ذهب إليه ابن جني يجوز في العربيَّة، من ذلك وقوفه عند بيت المتنبي[3]: (الكامل)

أَلقَلْبُ أعلَمُ يا عَذُولُ بدائِهِ ... وَأَحَقُّ مِنْكَ بجَفْنِهِ وبِمَائِهِ

حيث ذكر ابن جني في معنى البيت أنَّ الشَّاعر يقول: "هو يصرف الدَّمع إلى حيث يريد؛ لأنَّه مالكه، والهاء في (مائه) تعود إلى الجفن. ويجوز أن يصرف إلى القلب، وفيه بُعْدٌ"[4]، إلا أنَّ الزَّوزني يستدرك هنا كاشفًا عن أنَّ: "الهاء في (مائه) تعود إلى الجفن لا غير، ولا وجه لصرفها إلى القلب في المعنى، والجفن حائل من القلب وإناء، وإن كان جائزًا في العربية ..."[5].

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المآخذ على شراح ديوان المتنبي: ٣ / ١٣.

(٣) ديوانه: ٣٤٢.

(٤) الفسر: ٤١/١، وينظر: قشر الفسر: ٦/١.

(٥) قشر الفسر: ٧/١.

والسؤال: إذا كان يجوز في العربيَّة فلماذا لا يجيزه الزَّوزني في معنى البيت؟ كل هذا دليلٌ على حرص الزَّوزني على عدم تعدد المعنى والحرص على أحاديته.

ومما يؤكد اهتمام الزَّوزني بأحاديَّة المعنى أيضًا مدعِّمًا قوله بما يماثله من شعر الشَّاعر نفسه ما قاله في استدراكه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[1]: (الطويل)

عَـزَاءَكَ سَـيْفَ الدَّوْلَـةِ الْمُقْتَـدَى بِـهِ فَإِنَّـكَ نَـصْلٌ وَالـشَّدَائِدُ لِلنَّـصلِ

فحين عرض ابن جني لهذا البيت ذكر أنَّ الضَّمير في (به) يحتمل معنيين، قال: "تعزَّ عزاءك يا سيف الدَّولة. والهاء في (به) عائدةٌ على العزاء، ويحتمل أن تعود على سيف الدَّولة"[2]، وهنا يتدخل الزَّوزني معترضًا ليبيِّن أنَّ الضَّمير يعود على الممدوح، حيث قال:"المُقتدى به هو سيف الدَّولة لا غير، لا عزاءه"[3]، ثم يُورد دليلاً على ذلك، وهو أنَّ المتنبي خاطب سيف الدَّولة بأنَّه يعلم الناس التعزي: "كما قال فيه: وأنتَ تُعَلّمُ النّاسَ التّعَزّي ..."[4].

وأرى أنَّ رؤية الزَّوزني في عودة الضَّمير (به) على سيف الدَّولة مقبولة، فقد اتكأ على الأشباه والنظائر في ديوان المتنبي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتفق القاعدة النحويَّة وما ارتآه؛ إذ الضَّمير في الأصل يعود على أقرب مذكور، إلا أنَّي أرى أنَّ السِّياق لا يُضعِّف أن يعود الضَّمير على العزاء؛ إذ ذكر الكندي في شرحه هذا البيت الوجهين، مرجِّحًا عودة الضَّمير على العزاء، حيث قال: "ولكنَّ عوده على (عزاءك) أمدح"[5].

وإذا كانت النَّماذج السَّابقة تكشف عن أنَّ الزَّوزني مؤمنٌ بأنَّ النَّصَّ لا يحتمل سوى معنى واحد فقط، فإنَّ نموذجًا آخر يبيِّن نكوص الزَّوزني فيه عن رأيه؛ إذ ذكر في معنى

---

(١) ديوانه: ٢٧٠.

(٢) الفسر: ٧٣٣/٢.

(٣) قشر الفسر: ٢٣٠/١.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) الصفوة: ٥٥٢/١.

بيت وجهين، مُبررًا ذكره لهما بعلَّة التَّقارب بينهما، من ذلك ما ذكره في بيت المتنبي[1]: (الطويل)

وَتُسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

حيث أورد ما ذكره ابن جني في تأويل هذا البيت: "كأنَّه من كلام الصَّوفيَّة، وهو صحيح، أي: إنَّه إذا نظر أحدٌ إلى استواء خلقها، وتناسب أعضائها عَلِمَ أنَّها كريمةٌ سابقةٌ، فكأنَّه قال: لَها شواهد من خَلْقِها على كرمها"[2].

غير أنَّ الزَّوزني لم يُبدِ أيَّ اعتراضٍ على شرح ابن جني، وإنَّما ذكر المعنى الذي يراه، حيث يقول: "عندي أنَّه يصفها بالعتق والإقدام وخوض الغمرات واقتحام الهبوات، وشدَّة المرح، والصَّبر على الجراح، فيقول: تساعدني سَبوحٌ بِهذه الصِّفات، لَها من تلك الغمرات شواهد عليها؛ أي: على عتقها وصبرها على عضِّ الجراحات، ووقع الضَّربات والطَّعنات والرَّشقات"[3].

والعجيب أنَّ الزَّوزني بعد ما ذكر المعنى عنده، ذكر وجهين له، مُصدِّرًا بالفعل الماضي المبني للمجهول، ولم ينص على القائل، يقول في ذلك: "وقيل: (لَها): أي للغمرة من السبوح على الغمرة شواهد بخوضها لَها، وحسن بلائها فيها، وقتل فارسها من أنيابِها، وأسره من أنشابِها، وخروجه عنها. وإذا كان فارسها بِها ملك حتى أهلك، وقدر حتى صدر، فكأنَّها تفعلها، ولعمرك هي شواهد صوادق، وقيل: (لَها): أي للغمرة من السَّبوح على الغمرة شواهد بخوضها لَها، ولقائها الشَّدائد فيها، ومعلناتها لنزع البلايا في مجاريها، وخروجها بكثرة جراحها عنها، وهذا هو الأوَّل، غير أنَّ الهاء في الأوَّل راجع إلى السَّبوح، وفي هذا القول راجع إلى الغمرة، والجميع حسنٌ جميلٌ ..."[4].

---

(١) ديوانه: ٣١١.

(٢) الفسر: ١/ ٧٩٥، وينظر: قشر الفسر: ١/ ١١٠.

(٣) قشر الفسر: ١/ ١١٠.

(٤) المصدر السابق نفسه.

ثم استدرك الزَّوزني، قائلاً: "وقلنا: إنَّ لكل قائل في كل بيت غرضًا واحدًا لا زيادة. وعندنا أنَّ الوجه الأوَّل من الوجوه التي ذكرناها في هذا البيت هو المقصود، لكنا ذكرنا الوجهين لمقاربة بعضها بعضًا"[1].

وما فتئ الزَّوزني يؤكد على أحاديَّة الدَّلالة للبيت، والسؤال هنا: ما الفائدة المرجوة من ذكر وجهين في معنى البيت ما دام أنَّ بينهما تقاربًا؟ وهل يجوز للشارح أنْ يذكر معنيين للبيت لتقاربهما؟ وإذا كان ذلك كذلك ألا يجوز أنَّ ابن جني قد يذكر وجهين أو أكثر للمقاربة بينهما أيضًا ؟!

وفي موضعٍ آخرَ يخالف الزَّوزني منهجه في تأويل المعنى، ويذكر وجهين للمعنى دون تعليل، من ذلك وقوفه عند بيت المتنبي في مدحه لابن العميد[2]: (الكامل)

وَسَـمِعْتُ بَطليمـوسَ دارِسَ كُتبِـهِ مُتَمَلِّكـاً مُتَبَـدِّيًا مُتَحَـضِّرَا

حيث يورد الزَّوزني تفسير ابن جني الذي قال: "قد جمع الملوكيَّة والبدويَّة والحضريَّة. ونصبَ (دارس) على الحال"[3]، فيعقِّب عليه الزَّوزني بقوله: "هذا وجهٌ. وعندي أنَّه يقول:

وَسَـمِعْتُ بَطليمـوسَ دارِسَ كُتبِـهِ ... ...

أي: ابن العميد (دارس) قديم كتب بطليموس الذي هو بِمثابته ومنزلته في العلوم، ومُرْبٍ عليه في التَّمليك والتَّبدِّي والتَّحضُّر ليبيِّن المفعول الثَّاني بـ (سَمِعْتُ)"[4].

وفي موضعٍ آخر نجد الزَّوزني لا يقشر فسر البيت بُغية التَّنبيه على أنَّ للبيت معنى واحدًا، وإنما ليبيِّن أنَّ النَّصَّ له وجهٌ آخرُ، ودلالة أخرى، من ذلك وقوفه عند بيت المتنبي[1]: (الوافر)

---

(١) المصدر السابق: ١/١١١.

(٢) ديوانه: ٥٤١.

(٣) الفسر: ٢/ ١٩٨، وينظر: قشر الفسر: ١/١٨٤.

(٤) قشر الفسر: ١/١٨٤.

ورائِعُهـــا وحيـــدٌ لـــم يَرُعْـــهُ تَباعُـــدُ جَيْـــشِهِ والمُـــستَجاشِ

فقد ذكر ابن جني في سياق شرحه لهذا البيت أنَّ: "رائعها: مفزعها، يعني: أبا العشائر، لم يُفْزعه انفراده من جيشه، لأنَّه قاتلهم وحده. ويعني بالمستجاش: سيف الدَّولة"(٢).

والغريب أنَّ الزَّوزني لم يعترض على معنى ابن جني، بل قال: "هذا وجه"(٣). ورأى أنَّه ليس المقصود بالمستجاش سيف الدَّولة، إنما كان له رأي آخر، حيث قال: "وعندي أنَّ المستجاش الاستجاشة ها هنا، ألا ترى قوله: (تباعد جيشه) وتباعد استجاشته لهم، فإنه إذا كان بعيدًا جيشه كان بعيدًا استجاشته، وهذا أظهر من أن يخفى. ولو قال قائل: يعرف تباعد جيشه بتباعد مستجاشه، فإذا عمل على سيف الدَّولة أحسن إذ يحصل معنيان: تباعد الجيش، وتباعد سيف الدَّولة، قيل له: الأولاد والخدم والعبيد والأصاغر لا يظهرون عجزهم لمواليهم وسادتهم ما وجدوا فيه فُسحةً، وعنه نُدحةً، وجيشُ الرجل بِحاله باقٍ لم يُهزم ولم يُزحم، وإنما انفرد عنهم لبعد همته، وفَرْطِ جُرأته، وكانوا أقربَ إليه من سيف الدَّولة، فكيف كان يستجيشه، وجيشٌ باقٍ بحالهم، ولم يعجزوا عمَّا دهمه؟"(٤).

ورغم ما ذكره الزَّوزني آنفًا من أنَّ معنى ابن جني يُعد وجهًا، ولم ينكره كما أنكر سابقًا تعدد المعنى، إلا أنَّه يؤكد من طرف خفي أنَّ الرأي ما ارتآه، بل يدعِّمه بافتراض قارئ (قائل)، فيردُّ عليه ليبين صواب ما ذهب إليه.

---

(١) ديوانه: ٢٣٠.

(٢) الفسر: ٢/٢٩١. وينظر: قشر الفسر: ١/١٩٠.

(٣) قشر الفسر: ١/١٩٠.

(٤) قشر الفسر: ١/١٩٠.

ويُقرُّ الزَّوزني أحيانًا المعنى الذي أتى به ابن جني، ويعدُّه وجهًا، ثم يذكر معنى آخر للبيت مفصحًا عن أنَّه هو المعنى الأوضح، من ذلك ما جاء في وقوفه على بيت المتنبي[1]: (الوافر)

فَمـــا حاوَلْـــتُ فـــي أرْضٍ مُقامًـــا ولا أزْمَعْـــــتُ عَـــــن أرْضٍ زَوالا

فقد ذكر ابن جني أنَّ معنى هذا البيت: "إذا كان ظهرُهُ كالوطن لي، فأنا وإنْ جئت البلاد كالقاطن في داره، ولأنِّي أقطع الأماكن لستُ مقيمًا في الحقيقة"[2]، غير أنَّ الزَّوزني بعد أن أورد معنى ابن جني لم يرفضه، وإنَّما سوَّغ قوله: "هذا وجه، لقوله قبله[3]:

أَلِفْـــتُ تَرَحُّلـــي وجَعَلْـــتُ أرضـــي ... ...

ويبدو أنَّ الزَّوزني شعر أنَّ هذا التفسير لا يكشف عن معنى البيت بوضوح؛ ولذلك نَجده يقول: "والأوضح ألا يوصل معنى هذا به، ولا يعطف عليه، وهذا يكون مُختصًا بِمعناه؛ لأنَّه يقول: فما رمت مقامًا بأرض من الأرضين، ولا عزمت على الرحيل عنها. فكيف يرحل عنها، ولَم يقم بِها؟ وكيف يزمع الزوال عنها، ولَم يُحاول المقام فيها؟ وتفسيره في ما بعده، وهو يؤيِّده، ويصحِّحه: (الوافر)

علـــى قَلَـــقٍ كـــأنّ الـــرّيحَ تَحتِـــي أُوَجّهُهـــا جَنُوبـــاً أوْ شَـــمَالاً"[4]

إنَّ رأي الزَّوزني هذا يشي بأنَّ للمعنى وجهين؛ إذ لم ينكر تفسير ابن جني للبيت، وإنما ذكر وجهًا آخر له وفقًا لرؤية مغايرة لابن جني؛ إذ بنى ابن جني تأويله على ما قبله، والزَّوزني بناه على ما بعده.

وأرى أنَّ السِّياق هنا كان سببًا في تعدد المعنى، وحضوره بوصفه "مؤثرًا فاعلاً في حركة المعنى أمر لا يدفع فقط إلى تعدد قراءات المعنى، وإنما يسهم في إثراء المعنى

---

(١) ديوانه: ١٢٩.

(٢) الفسر: ٣ / ١٥٨، وينظر: قشر الفسر: ٢/ ٢٧٠.

(٣) ديوانه: ١٢٩.

(٤) البيت في ديوانه: ١٢٩، قشر الفسر: ٢/ ٢٧٠.

وتعميقه"[1]. كلٌّ هذا يؤكد أنَّ "باب التَّأويل غير محصور"[2]، وأنَّ تعدد قراءات المعنى له مسوغاته[3]، وإنْ نفى الزَّوزني ذلك وأباه.

ومهما يكن من أمر فإنَّ منطق أحاديَّة المعنى، والحذر من تعدديته، وفق رؤية الزَّوزني، قد وسَّع من دائرة رفض تأويلات ابن جني، والسؤال هنا: لماذا يقصي الزَّوزني الأوجه، ولا يقبل إلا معنى واحدًا؟ أليست بعض الألفاظ تجنح إلى قبول أكثر من دلالة، وهل يظنُّ أنَّ النُّصوص تُؤوَّل بمنأى عن النحو؟ ألا توجد اختلافات في مذاهب النحاة في الإعراب؟ ومن ثمَّ أليس اختلاف الإعراب يفضي لا محالة إلى تعدد المعنى وتباينه؟ أليس تعدد المعنى مسوغًا لاختلاف زوايا النظر التي لا مناص للنقاد منها؟ أليس التعدد في فهم دلالة النص الشعري ناتجًا عن ثراء النص؟ ثم ألم يكن المتنبي نفسه يؤمن بسهر الخلق واختصامهم بغية اقتناص شوارد معانيه؟ ألم يؤدِّ شعر المتنبي إلى لجاجة طال أمدها؟ وماذا عليه لو أنَّ الشَّارح أتى بأوجه متعددة للنص منطلقًا من بنيته اللغوية، جاعلاً نصب عينيه السِّياق الخارجي والداخلي للنص وقرائن الأحوال، مدللاً على صحة رأيه بنظائر ذلك شعرًا كان أو نثرًا؟ فهل عليه حرج بعد ذلك؟

وإنْ قيل إنَّ في نظرة الزَّوزني لأحاديَّة الدَّلالة احترازًا من العبث، وصونًا للنَّصِّ الشِّعري من الغرق في اختلافات المعنى التي لا نهاية لَها–فأرى أنَّه لا مانع من ذلك إنْ كان في النص تقييدٌ ينفي التعدد ويمنعه، لكن إن كان نفي الزَّوزني وسخريته من تعدد معنى النص دون بسط للأدلة فقوله حينئذٍ فيه نظرٌ.

* * *

(١) وجه الشعر: ٥٣٦.

(٢) المثل السائر: ١/ ٨٩.

(٣) لمزيد بيان: ينظر: وجه الشعر: ٥٢٤– ٥٤٢.

المبحث الثاني: مراعاة العُرف

تأمَّل النقاد في معاني الشُّعراء ورصدوا بعض المخالفات عليهم، من ذلك مخالفة المعنى للعرف، فذكر أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) أنَّ: "من عيوب المعنى مخالفة العُرف وذكر ما ليس في العادة"[١]، واشترط بعض النقاد: "ألا يخالف المعنى الحقيقة التاريخية المعروفة .... أو العُرف السائد .... أو العُرف اللغوي"[٢].

وعند مطالعة كتابات النقَّاد القدامى في هذا الشأن نجد لديهم حرصًا شديدًا على ضرورة أن يراعي الشُّعراء في نصوصهم ما عُرف من طرائق سابقيهم من الشُّعراء، وما أُلف من استعمالِهم، لذا رأوا أنَّ من مثالب المعانِي "مُخالفة العُرف، والإتيان بِما ليس فِي العادة والطبع"[٣]، وذهبوا إلى أنَّ "الغريب من الكلام: البعيد من العُرف والاستعمال"[٤]، وأكَّد ثلةٌ منهم[٥] على عمود الشِّعر، وأهَميَّة تقيُّد الشُّعراء به، وعدم الحياد عما ألفه القدماء، وتعارفوا عليه.

ومن ثم أضحى العُرف ضربًا من ضروب نقدهم، وبرز هذا الضرب جليًّا عند شُرَّاح الدواوين، فقد كانوا يصرِّحون بالمواضع التي شذَّ فيها الشَّاعر عما تعارف عليه العرب، وألفوه.

وقد اهتمَّ الزَّوزني بالعُرف في قشره للفسر بوصفه معيارًا من معايير التَّأويل، فكانت له وقفاتٌ نقديةٌ في مخالفة ابن جني –في تأويله لنصوص المتنبِّي– مع العُرف، من ذلك ما ذكره في بيت المتنبِّي[٦]: (الطويل)

أذَا الجُودِ أعْطِ النّاسَ ما أنتَ مالكٌ وَلا تُعْطِيَنّ النّاسَ ما أنَا قائِلُ

---

(١) كتاب الصناعتين: ١١٢.

(٢) دراسات ونماذج في مذاهب الشعر ونقده: ١٣ – ١٥.

(٣) نقد الشعر: ٢١٥.

(٤) شرح أدب الكاتب: ٤٢.

(٥) كالآمدي في الموازنة: ٧١، والجرجاني في الوساطة: ٣٣، والمرزوقي في مُقدِّمة شرح الحماسة: ٩/١.

(٦) ديوانه: ٣٦٦.

حيث ذكر ابن جني أنَّ الشَّاعر يخاطب الممدوح فيقول: "لا تعط الناس أشعاري فيفسدوها بسلخ معانيها"[1]، غير أنَّ الزَّوزني يرفض هذا التفسير، ويقرر أنَّه بعيدٌ عن معنى البيت، ويتساءل عن كيفية سلخ معاني المتنبي، حيث يقول متعجِّبًا ومستنكرًا في الوقت نفسه: "ما أبعد هذا التفسير عن معناه! أكان سيف الدَّولة خازن أشعاره فيُنسخها الناسَ حتى حجر عليها إنساخها؟ والمتنبِّي ما كان يُنسخها الناسَ حتى لم يقف عليها أحد. ولا ندري أترضى الملوك بأن تخفى مدائحهم ولا تشتهر أم لا؟ ويستجيز شاعر مجيد ألا تشيع أشعاره في الدهر، ولا تُطبِّق وجه الأرض؟ فإن كان الأمر على هذه الجهة فلمَ افتخرت الشُّعراء بضدها؟"[2].

لقد انطلق الزَّوزني في رفضه تأويل ابن جني من العُرف، وذلك من خلال عدة اتجاهات: ما تعارف عليه الملوك عامَّةً وسيف الدَّولة خاصَّةً، وما تعارف عليه الشُّعراء عامَّةً، و المتنبِّي خاصَّةً، فقد تعارف الملوك على حبهم لمن يُشيد بمناقبهم عبر المديح والثناء والتمجيد، وسيف الدَّولة لا يشذ عما عرُف عن الملوك، بل عُرف عنه أنَّه يسعد بِحفظ شعر المتنبي، حيث ذكر الواحدي في شرحه ما قاله : "أبو الحسن مُحمَّد بن أحَمد المعروف بالشاعر المغربي: كان سيف الدَّولة يسرُّ بِمن يَحفظ شعر المتنبي"[3].

أما الشُّعراء فقد عُرِف عنهم أنَّهم يفتخرون في ذيوع قصائدهم أيما فخر، كيف لا؟ والشِّعر تَخليد للممدوح والمادح على حدٍّ سواء، فالشعر يبقى دهورًا، ولا يُنسى وإنْ مضت العصور، فلا يعقل أن يُوجَد شاعرٌ يريد أنْ يخفى اسمه، ولا يُذاع عنه مدى قدرته وبراعته في إزجاء المدح لممدوحه.

---

(١) الفسر: ٨٤٢/٢، وينظر: قشر الفسر: ٢٤٩/٢.

(٢) قشر الفسر: ٢٤٩/٢.

(٣) ديوان المتنبي بشرح العلامة الإمام الواحدي: ٥٨٠/٢.

ثم نرى الزَّوزني يدلِّل على صحَّة قوله بأبيات يفخر الشَّاعر فيها بنفسه لذيوع شعره، وجريانه على ألسنة الناس، فذكر أبياتًا للبحتري (ت ٢٨٤هـ) ولشاعرين غيره، بل إنَّ المتنبِّي نفسه له أبياتٌ تنطق بذلك، يقول الزَّوزني: "كما قال البحتري[١]: (الطويل)

تَنالُ مَنَالَ اللّيلِ في كُلّ وِجْهَةٍ ... وَتَبقَى كَمَا تَبقَى النّجُومُ الطّوَالِعُ

إذا ذَهَبَتْ شَرْقاً وَغَرْباً، فأمْعَنَتْ ... تَبَيّنْتُ مَنْ تَزْكُو لَدَيهِ الصّنَائِعُ

وقال أيضًا[٢]: (الطويل)

عَلَى أنّ أفْوَافَ القَوَافي ضَوَامِنٌ ... لشكرِكَ ما أبدَى دُجَى اللّيلِ كَوْكَبا

ثَنَاءٌ تَقَصّى الأرْضَ نَجداً وغائرًا ... وَسَارَتْ بِهِ الرُّكبانُ شَرْقاً وَمَغرِبا

وكما قال المتنبِّي[٣]: (الطويل)

وَمَا الدّهْرُ إلاّ مِنْ رُواةِ قَلائِدي ... إذا قُلتُ شِعراً أصْبَحَ الدّهرُ مُنشِدَا

وأمثالها في الدَّواوين لا يحصى ولا يحصر. ومعناه: أنَّ سيف الدَّولة كم كان يُغْرِي به شعراءَهُ حتى يتعرَّضوا له .... وقصائده فيه ناطقةٌ به"[٤].

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الزَّوزني صحيحٌ، إذ المتأمِّل في قصائد المتنبي يجد أنَّه يفخر في كثيرٍ منها بأنَّ مجاليه من الشُّعراء يردِّدون شعره، إذ مدحه لسيف الدَّولة يعلو ولا يُعلى عليه كما يقول[٥]: (الطويل)

أجِزْنِي إذَا أُنْشِدْتَ مَدْحاً فَإِنَّمَا ... بِشِعْرِي أَتَاكَ الْمَادِحُونَ مُرَدَّدَا

وَدَعْ كُلّ صَوْتٍ بَعْدَ صَوْتِي فَإِنَّنِي ... أَنَا الصَائِحُ الْمَحْكِيُّ وَالآخَرُ الصَّدَى

---

(١) ديوانه: ١٣٠٦.

(٢) ديوانه: ٢٠١.

(٣) ديوانه: ٣٦١، ورواية صدر البيت الأول: وَمَا الدّهْرُ إلاّ مِنْ رُواةِ قَصائِدي.

(٤) قشر الفسر: ٢/ ٢٤٩.

(٥) ديوانه: ٣٦١.

ويمضي الزَّوزني في نقده، فبعد أن بيَّن رفضه لتفسير ابن جني، أفصح عن معنى البيت، فالشَّاعر أراد أن يقول: "أعطِ من شئت ما تَملك؛ أي: لست أنفس بِمالك على هؤلاء المتشاعرين، ولا تلجئني بإشلاء أمثالهم عليَّ إلى مفارقتك، والوفادة على غيرك، ومدح سواك، وإنشاد الشِّعر في غيرك"[1].

ويدلِّل الزَّوزني على صحَّة المعنى الذي رآه بالسِّياق البعدي، حيث يقول: "ويدلُّك على صحَّته ما بعده[2]: (الطويل)

أفي كلِّ يومٍ تحتَ ضِبْني شُوَيْعِرٌ ... ضَعيفٌ يُقاويني قَصِيرٌ يُطاوِلُ

لِساني بنُطْقي صامِتٌ عنهُ عادِلٌ ... وَقَلبي بِصَمتي ضاحِكٌ منهُ هازِلُ

وَأَتْعَبُ مَنْ ناداكَ مَنْ لا تُجيبُهُ ... وَأَغيَظُ مَنْ عاداكَ مَن لا يُشاكِلُ

وَما التَّيهُ طِبَّي فيهُمُ غَيرَ أَنَّني ... بَغيضٌ إِليَّ الجاهِلُ المُتَعاقِلُ"(٣)

وأخال أنَّ رأي الزَّوزني هو الصَّواب، ففضلاً عما ذكره من أدلةٍ تؤيِّد أنَّ تفسير ابن جني بعيدٌ عن معنى البيت، فقد ورد أنَّ ابن جني نفسه كان يقول: "كنت قرأت ديوان أبي الطيب المتنبِّي عليه، فقرأت عليه قوله في كافور القصيدة التي أولها[4]: (الطويل)

أَغالِبُ فِيكَ الشَّوْقَ وَالشَّوْقُ أَغْلَبُ ... وَأَعجَبُ مِن ذا الهجرِ وَالوَصْلُ أَعجَبُ

حتى بلغت إلى قوله[5]: (الطويل)

ألا لَيْتَ شِعري هَلْ أَقولُ قَصِيدَةً ... فَلا أَشْتَكي فيها وَلا أَتَعَتَّبُ

وَبي ما يَذودُ الشِّعرَ عني أَقَلُّهُ ... وَلَكِنَّ قَلبي يا ابنَةَ القَومِ قُلَّبُ

---

(١) قشر الفسر: ٢/ ٢٥٠.

(٢) الفسر: ٢/ ٨٤٢، ٨٤٣.

(٣) قشر الفسر: ٢/ ٢٥٠، ٢٥١، والأبيات في ديوانه: ٣٦٨.

(٤) ديوانه: ٣٦٨.

(٥) ديوانه: ٤٦٥.

فقلت له: يَعزُّ عليَّ، كيف يكون هذا الشعر في مَمدوح غير سَيفِ الدَّولة؟ فقال: حذَّرناه، فما نفع فيه الحذر ألستُ القائلَ فيه[1]: (الطويل)

أذا الجُودِ أعْطِ النّاسَ ما أنتَ مالكٌ ... وَلا تُعْطِيَنَّ النّاسَ ما أنَا قائِلُ

فهو الذي أعطاني لكافور بسوء تدبيره، وقِلَّة تمييزه"[2].

ويستشف المتأمِّل من خلال الحوار –الآنف الذكر– الذي دار بين ابن جني والمتنبِّي أنَّ سيف الدَّولة هو الذي دعا المتنبِّي على مفارقته، واللجوء إلى مدح غيره، رغم تحذير المتنبِّي نفسه من مغبة هذا الصنيع، وذلك في قصيدته هذه التي ألقاها على مسمعه، وهذه القصة وإنْ لم يذكرها الزَّوزني في قشره إلا أنَّها تشي بوضوح بصحَّة المعنى الذي ذهب إليه في تأويله.

ولا يرفض الزَّوزني جلَّ ما أتى به ابن جني من معنى بناءً على العُرف، وإنما يدقِّق في تضاعيف التَّأويل، فإذ وجد ما يخالف ذلك قبل بعض القول، ورفض بعضه، من ذلك ما نراه في استدراكه على تأويل ابن جني لبيت المتنبِّي[3]: (الطويل)

وَلا تَرِدَ الغُدْرانَ إلاّ وَمَاؤهَا ... مِنَ الدّمِ كالرّيحَانِ فَوْقَ الشّقائقِ

حيث قال ابن جني في تفسير البيت: "أي لكثرة ما قتل أعداءه قد جرت الدماء إلى الغدران فغلبت خضرة الماء حمرة الدم، فالماء يلوح من خلال الدم، وماء الغدير أخضر لما لا يكاد يفارقه من الطحلب، وذلك لنزوحه وبعده فلا يرده أحد"[4]، وهنا يأتي الزَّوزني مبديًا عدم اطمئنانه التام لهذا التَّأويل؛ لذا هو لا يرفض المعنى الذي أتى به ابن جني، وإنَّما يقول: "حام حول المعنى حتى جاء ببعضه تفاريق بخلل بيِّن!"[5]، ثم بيَّن أنَّ الخلل عند

---

(١) المصدر السابق: ٣٦٦.

(٢) وفيات الأعيان: ١/ ١٢٢.

(٣) ديوانه: ٣٩٠.

(٤) الفسر: ٢/ ٥٢٨، وينظر: قشر الفسر: ٢/ ٢١٣.

(٥) قشر الفسر: ٢/ ٢١٣.

ابن جني يكمن في موضعين: "وذلك أنه يقول: (غلبت خضرة الماء حمرة الدم، فالماء يلوح من خلال الدم) وكيف يكون ذلك والماء والدم إذا التقيا فالماء طافٍ والدم أبدًا راسب؟ فكيف يلوح الماء من خلل الدم وهو فوقه والدم تحته، وهو محال؟! ثم ليس للماء من الخضرة ما يحسن تشبيهه بالريحان! وقوله: (ماء الغدير أخضر لما لا يكاد يفارقه من الطحلب) أيضًا محال؛ لأنَّ الأخضر هو الطحلب لا الماء، وما هو بجسم لطيف رقيق كالماء فيمازجه، ويكتسي الماء خضرته، وإنما هو جسمٌ جافٌّ غليظٌ يعلو الماء، ويسفل، ولا يمتزج به"[1].

وواضح هنا أنَّ الزَّوزني يرفض كون الماء يلوح من خلال الدم كما قال ابن جني، بناءً على أنَّ المتعارف عليه هو أنَّ الماء يطفو لا الدم، هذا الموضع الأوَّل. أما الموضع الآخر، فهو يُفنِّد فيه ما ذهب إليه ابن جني من أنَّ لون ماء الغدير أخضر، وعند الرجوع إلى لسان العرب يتبيَّن صحَّة ما ذهب إليه الزَّوزني من أنَّ الأخضر هو الطحلب، وليس الماء، حيث جاء في لسان العرب أن الطُّحْلُب: "خُضْرَةٌ تَعْلو الماء المُزمِنَ"[2].

ثم يكشف الزَّوزني عن معنى البيت، مبيِّنًا التشبيه فيه، واضعًا نصب عينيه إيضاحه وفق المتعارف عليه، مُفصحًا عن أيهما يعلو الطحلب أم الماء؟ حيث يقول: "فالمعنى إذًا أنَّ خيله تعوَّدت أن لا ترد الغدران إلا والدماء سالت إليها، وعلت الطحلب الذي عليها، فصار الطحلب فوق الماء كالريحان تحت الشقائق؛ وذلك لأنَّ الدم يثبت على الطحلب، والطحلب يصير تحته ولا يثبت على الماء، والماء لا يصير تحته"[3].

وواضحٌ أنَّ هذا النموذج يكشف عن حرص الزَّوزني على الالتجاء إلى العُرف في استدراكاته، ويقينه بضرورة استصحاب هذه الآلية عند مقاربة النُّصوص وفهمها، وحين الاستدراك على من يقوم بشرحها وتأويلها.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) لسان العرب: ٥٥٦/١.

(٣) قشر الفسر: ٢١٣/٢، ٢١٤.

ومن الشواهد التي تدلُّ على اهتمام الزَّوزني بالعُرف، وحرصه على تقديم تأويل للبيت موافقًا لهذه الآلية المهمة ما ورد أثناء تعليقه على تأويل ابن جني لبيت المتنبّي[1]:

إذا ظَفِـرَتْ منـكِ العُيـونُ بنَظـرَةٍ أثـابَ بهـا مُعيـي المَطـيّ ورازِمُـهْ

حيث قال ابن جني في تفسير البيت: "إنَّ الإبل الرازحة إذا نظرت إليك عاشت أنفسها، فكيف بنا نحن؟!"[2]، وهنا يبدي الزَّوزني اعتراضه على تفسير ابن جني في أنَّ الإبل تنظر إلى الممدوح ومن ثمَّ تعيش نفسها، مُتعجبًا من ذلك، يقول: "سبحان الله! ما أعجب هذه القصة! ما بصر الإبل بالحسان والقباح؟ وكيف تنظر إلى المعاشيق فتعيش بِها، وتظفر عيونها بالنظر إليها. هذا ما لم يقع في الأفهام، ولم يدر في الأوهام، ولم يسمع بِها في الجاهلية والإسلام!" [3].

إنَّ تأويل ابن جني للبيت في نظر الزَّوزني بِمنأى عن العُرف، وقد تساءل الزَّوزني تساؤلين –من خلال أداتي الاستفهام (ما، كيف)– يتشحان بالتعجب والسخرية معًا؛ إذ العُرف يرفض تَمييز بصر الإبل للحسن والقبح، كما يرفض كيفية أن تعيش أنفسها؛ لأنَّها لا تعقل، وأحسب أنَّ الزَّوزني مصيبٌ فيما ذهب إليه من رأي، بناءً على ما ذكره، وعلاوة على ذلك أخالُ أنَّ في بصر الإبل للممدوح إقلالاً من شأنه، وازدراء به.

ثم يسفر الزَّوزني عن معنى البيت وهو: "إذا ظفرت عيون العشاق بنظرة منك صارت رواحلهم بِها صواحب ثواب، واستحقت أن تثاب بِها ولا تُرحل ولا تُركب، بل تُسرَّح وتسيَّب؛ لترعى، ولا تكلف شُقَّة بعدها ولا مَشقَّة"[4].

---

(١) ديوانه: ٢٤٥.

(٢) الفسر: ٣/ ٣٣٠. وينظر: قشر الفسر: ٢/ ٢٩٠.

(٣) قشر الفسر: ٢/ ٢٩٠.

(٤) قشر الفسر: ٢/ ٢٩٠.

ثم يلوذ الزَّوزني بشواهدَ شعريَّة تؤيِّد صحَّة قوله، إذ كان ديدن العرب أنَّهم يثيبون الإبل إذا بلغتهم مرادهم بإطلاقهم لَها، يقول في ذلك: "وكانت العرب كذا تفعل بِها إذا كلفتها خطبًا، وبلغتها مرادًا صعبًا كما قيل[1]: (الرجز)

مـــا هِـــيَ إِلاَّ شَـــرْبَةٌ بـــالحَوْأَبِ فَـــصَعِّدِي مِـــنْ بَعْـــدِها أَوْ صَـــوِّبِي

وكما قيل[2]: (الكامل)

وَإِذَا المَطِـــيُّ بِنَـــا بَلَغْـــنَ مُحَمَّـــدًا فَظُهُورُهُنَّ عَلَى الرِّجَالِ حَرَامُ"[3]

ونجد هنا أنَّ الزَّوزني قد دعَّم تأويله للبيت بما تعارف عند العرب من إراحة المطي وإكرامها إذا بلغت منازل الأحباب، وأحسب أنَّ ما ذهب إليه صحيح. فالعُرف الاجتماعي وما تعارف عليه العرب يؤيِّد ما ذهب إليه بوضوح.

وقد يعترض الزَّوزني على معنى بيت بناءً على العُرف، بل يفترض بديلاً للفظ البيت مُدلِّلاً على صحَّة قوله، من ذلك ما جاء في استدراكه على تفسير ابن جني لبيت أبي الطيب[4]: (الكامل)

يَتَفَيَّلُـــونَ ظِـــلالَ كُـــلِّ مُطَهَّـــمٍ أَجَـــلِ الظَّلِـــيمِ وَرِبقَـــةِ الـــسَّرحانِ

فحين عرض ابن جني لهذا البيت ذكر أنَّ معناه: "يتبعون أبًا لَهم، سباقين إلى المجد والشَّرف، كالفرس المُطهَّم الذي إذا رأى الظَّليم أهلكه، وإذا رأى الذئب فكأنَّه مشدودٌ بحبلٍ في عنقه. والعرب إذا مدحوا إنسانًا شبَّهوه بالفرس السَّابق. ويحتمل أن يكون معناه: أنَّهم يستظلون بأفياء خيلهم في شدَّة الحرِّ، يصفهم بالتعرُّب والتَّبدِّي"[5].

---

(١) الرجز في تهذيب اللغة: ٥: ٢٧٠، ومعجم البلدان: ٢: ٣١٤. والرجز غير منسوب فيهما.

(٢) البيت لأبي نواس، ديوانه: ٥٠٤.

(٣) قشر الفسر: ٢/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٤) ديوانه: ٤١٤.

(٥) الفسر: ٣/ ٦٤٢، وينظر: قشر الفسر: ٢/ ٣٤٠.

وهنا يقف الزَّوزني أمام هذين الوجهين وقوف تأمُّل وطول نظر، ويَختار المعنى الثاني، وهو أنَّهم يستظلون في الهجير بظلال خيولهم، واصفًا المعنى الأوَّل بأنَّه ليس "بشيءٍ ولا بجائزٍ! ومتى يجوز أن يُشبَّه ملكٌ ابن ملوكٍ وآباؤه بالبهائم؟ فكيف يحسُنُ فيه وفي آبائه أجل الظَّليم وربقة السِّرحان؟"[1].

وقد بان هنا أنَّ الزَّوزني حين رفض رأي ابن جني قام بتوظيف المعيار العُرفي حتى يثبت مأخذه على ابن جني، فقد جاء تفسيره مخالفًا –وفق سؤالي الزَّوزني– لما يليق بمخاطبة الملوك وآبائهم. فالزَّوزني متعجبٌ من غفلة ابن جني عن هذا، وافترض جدلاً صحَّة المعنى الأوَّل الذي ذهب إليه ابن جني بأنَّهم كالفرس المطهم، لكنَّه يرى أنَّ لغة النَّصِّ أيضًا تنفي ذلك؛ حيث إنَّ لفظة (ظلال) لا تشي بالتقيُّل، يقول في ذلك: "ولو تعجرف فيه، وتعسَّف، وأراده لما استعمل فيه الظِّلال فإنَّها ليست من التقيُّل في شيءٍ؛ لا يقال: فلانٌ يتقيَّل ظلَّ فلان أو أبيه، ولو أراده لوضع موضعها: خلال كلِّ مُطهَّمٍ، وخصال كلِّ مُطهَّمٍ، وفعال كلِّ مُطهَّمٍ، فتبيَّنه"[2].

وأحسب أنَّ الزَّوزني وفِّق في الاختيار، ولم يوفَّق في التعليل؛ إنَّ اختياره للمعنى الثاني الذي أتى به ابن جني كان موفَّقًا فيه، لسببين؛ لرواية البيت، والسِّياق الذي ورد فيه؛ إذ ذكر ابن فُورَّجَة (ت ٤٥٥هـ) أنَّ رواية البيت: (يتفيأون)[3]، ورفض رواية ابن جني (يَتَقَيَّلونَ)، معللاً رفضه باستفاضة في ذلك، وقد رجَّح هذه الرواية بعض الشراح كابن القطاع[4]، هذا هو السبب الأوَّل.

أما السبب الآخر فلو تأمَّلنا في السِّياق القبلي للبيت[5] وهو قوله: (الكامل)

مُتَصَعِّلِكينَ على كَثَافَةِ مُلكِهم مُتَوَاضِعِينَ عَلَى عَظيمِ الشَّانِ

(١) قشر الفسر: ٣٤٠/٢.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ٣٢٥.

(٤) ينظر: شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ١٨٠/٤.

(٥) ديوانه: ٤١٤.

نجد أنَّ الفرسان بعد الإغارة يلجؤون إلى الظل للراحة من الهجير، والدليل على صحَّة ما أراه ما ذكره ابن معقل في مآخذه معترضًا على قول ابن جني، حيث رأى أنَّ تفسيره ليس بشيء، معتمدًا على السِّياق القبلي، يقول: "هذا التفسير ليس بشيء! وإنما قال قبل: مُتَصَعْلِكينَ ...، ثم قال: يَتَقَيَّلُونَ ظِلالَ كُلّ مُطَهَّمٍ ...، من القائلة، كأنَّهم في الظَّهيرة يقيلون في ظلال خيلهم، كما تفعل الفرسان المُتغرِّبة، ثم وصف الخيل، وهو وصفٌ ومدحٌ لهم، لأنَّهم يستجيدون الخيل..."[1].

أما بشأن تعليل الزَّوزني من أنَّه لا يجوز تشبيه الملوك بالبهائم –على حدِّ تعبيره– فأحسب أنَّه تعليلٌ يشوبه الضعف، إذ أتى ابن جني بأبيات يُشبِّه الشَّاعر فيها ممدوحه بالفرس[2]، وهذا مما ينقض قول الزَّوزني. ولعلَّ التعليل الذي أتى به ابن فُورَّجَة أقرب للصواب، حيث يرى أنَّ القول برأي ابن جني سيؤدِّي إلى تأويلات لا جدوى منها، بل إلى تناقض بين شطري البيت، يقول في ذلك: "أتراه يصفه بشدة العدو، ولا كبير فخر في ذلك؟ أم يجعل الفرس أباه؟ أم يجعله متقيلاً للفرس في العدو؟ وأيٌّ الثلاثة التَّأويلات تتناول هذا البيت مع روايته؟ أم يجعل المطهم كرَّةً رجلاً وكرَّةً فرسًا فيكون البيت نصفين متنافيين"[3].

ويوظِّف الزَّوزني العُرف بغية قشر تأويل ابن جني، من ذلك ما جاء من حوار بينهما في بيت المتنبي يمدح كافوراً[4]: (الطويل)

وَأكْثَرُ مَا تَلْقَى أبَا المِسْكِ بِذْلَةً ... إذا لَمْ تَصُنْ إلاَّ الحَدِيدَ ثِيَابُ

فقد ذكر ابن جني في سياق تفسيره لهذا البيت أنَّه: "إذا تكفَّرت الأبطال فلبستْ فوق الحديد الثِّياب خشيةً واستظهارًا فذاك الوقت أشدُّ ما يكون تبذُّلاً للطَّعن والضَّرب

(١) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي: ٢٨٦/١، ٢٨٧.
(٢) ينظر: الفسر: ٣ / ٦٤٢.
(٣) الفتح على أبي الفتح: ٣٢٦.
(٤) ديوانه: ٤٨٠.

شجاعةً وإقداماً"[1]، وهنا يعترض الزَّوزني على رؤية ابن جني من أنَّ الثياب هي التي تصون الحديد، فيقول مُتعجبًا من تعمية المعنى عليه: "سبحان الله العظيم شأنُهُ! آلثياب وما تحتها تصان بالجواشن والدُّروع وأشباهها من الحديد أم الحديد يصان بالثَّياب؟! لستُ أدري كيف تعامى عليه هذا المعنى الظاهر الذي لا يرتاب فيه صبيٌّ ولا غبيٌّ، فضلاً عن إمامٍ مثله؟ وليس ها هنا تكفيرٌ و لا تكفُّر"[2].

لقد متح الزَّوزني نقده هذا من مخالفة ابن جني للمألوف، وخرقه له، وإن كان قد مدح ابن جني بقوله: "فضلاً عن إمامٍ مثله"[3]، ولكنني أحسبه مدحًا بما يشبه الذَّم، فلا يخفى على من كان إمامًا في النقد –بَلْهَ المتلقي العادي– من أنَّ الثياب تُصان بالحديد، وهذا هو المتعارف عليه.

ويرى الزَّوزني في معنى البيت أنَّ المتنبي: "يقول: وأكثر ما تلقاه تبذلاً وقلة التفات إلى الثياب ولبسها إذا لم تكن ثياب تصون النفس غير الحديد، وليست تلبس الثياب فوق الحديد (خشيةً واستظهارًا)، وإنما يلبس الحديد فوق الثياب (خشيةً واستظهارًا)، فهذا وقع بالضدِّ كما ترى"[4]. وبيَّن الزَّوزني أنَّ ما قاله ابن جني في لبس الثياب فوق الحديد قد يُعمل به في الحرب، ولكن قصر هذا العمل على الخائف والغادر حيث يقول: "وقد تلبس الثياب فوق أبدان الحديد تعميةً ولبسًا على المقصود، ويكفر الحديد بالثياب، أي: يستر، كيلا يرى ويعلم، وإنما يعمله الخائف والغادر"[5].

ولعلَّ ما ذهب إليه الزَّوزني هو الصَّحيح، إذ لبس الثياب فوق الحديد من عمل الخائف والغادر، وليس عمل الشجاع المغوار، وبهذا تنتفي صفة الشجاعة التي أراد أن يضفيها المتنبي على ممدوحه.

---

(١) الفسر: ٦٠٣/١، وينظر: قشر الفسر: ٨٤/١.

(٢) قشر الفسر: ٨٤/١.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) قشر الفسر: ٨٤/١.

ومما أورده الزَّوزني من نقد لتأويل ابن جني متكئًا فيه على العُرف بوصفه معيارًا من معايير النقد عند تأويل النُّصوص، ما رآه في بيت المتنبّي[1]: (الطويل)

هَـلِ الحَـدَثُ الحَمـراءُ تَعـرِفُ لوْنَهـا وَتَعْلَـمُ أيُّ الـسّاقِيَيْنِ الغَمَـائِمُ

فقد ذكر الزَّوزني قول ابن جني في معنى البيت: "أي: لا تعرف لونها؛ لأنَّه قد بناها غير البناء الأوَّل؛ لأنَّ الحجر الذي بُنيت عليه كان أحَمر اللَّون. ويجوز أن يكون سَمَّاها (حَمراء)؛ لأنَّ الدماء أُريقت بِها"[2].

غير أنَّ الزَّوزني لم يرتض تعليل ابن جني برمته، ورد عليه ردًّا يشي بالعتب، يقول: "المعنى ما أشار إليه آخرًا، ولم يستقصه"[3]. لقد كان الزَّوزني يشعر بأنَّ البيت مكتنزٌ بالدلالات مطالبًا –بطرفٍ خفي– باستقصاء المعنى ليُبرز جماليات البيت. واحتجَّ الزَّوزني على ابن جني في تعليله الأوَّل بأنَّه ليس "بشيءٍ؛ لأنَّ البناء لو بُني ألف مرَّةٍ من تربةٍ واحدةٍ لم يتغيَّر لونه. وما الذي يُوجب في بنائه لَها ثانيًا أن تُنكر لونه ولا تعرفه؟ ومن يقول أنَّ الحجر الذي بُنيت به كان أحَمر؟ وهَبْهُ كذلك: لم لا تعرف لونها لحمرة حجارة بُنيت منها؟ على أنَّ الحجارة التي تُنصب بِها الأبنية تُطيَّن بعدها فيُغيِّر الطين ألوانها. هذه كلها فاسدة كما ترى"[4].

لقد افترض الزَّوزني في استدراكه هذا حزمةً من الأسئلة طرحها على المتلقي مبتغيًا من ذلك رفض الرأي الأوَّل الذي قاله ابن جني بناءً على العُرف، وأحسبُ أنَّها لو بُنيت من حجر أحمر اللون، كما قال ابن جني، تنتفي بذلك المبالغة التي نشدها المتنبّي في مدح سيف الدَّولة من كثرة إراقة الدماء عليها حتى تُوصف بأنَّها حمراء.

---

(١) ديوانه: ٣٧٥.

(٢) الفسر: ٣/٣٩٤، وينظر: قشر الفسر: ٢/٣٠٣.

(٣) قشر الفسر: ٢/٣٠٣.

(٤) المصدر السابق نفسه.

وقد رأى الزَّوزني أنَّ العلة في عدم معرفة الحدث الحمراء لونها هي: "أنَّ سيف الدَّولة أراقَ بِها من الدِّماء الرُّومية ما اختضبت به تلك البقعة عُلُوًّا وسُفُلاً فاحمرَّت هذه البنيَّة، وتغيَّر لونُها بخضاب الدِّماء. والرجل يقول: هل تعرف لونها؟ فإنَّه ليس لونُها الذي كان من قبل. والدليل عليه المصراع الثاني وما يتلوه، وهو قوله[1]: (الطويل)

... ... وَتَعْلَمُ أيُّ السّاقِيَيْنِ الغَمَائِمُ

سَقَتْها الغَمَامُ الغُرُّ قَبْلَ نُزُولِهِ ... ...

فغسَّلها وصفَّى لونها[2]:

... ... فَلَمّا دَنَا مِنها سَقَتها الجَماجِمُ

فخضَّبتها، وغيَّرت لونها، وجعلتها حمراء، فهل تعرف لونها؟ فإنَّها ساعةً تكون كذا في سفح الغمائم، وساعةً تكون كذا في سقي الجماجم، فقد حارت الأحداث في لونيها وساقييها، فما تدري أيُّهما لونها، وأيُّتهما ساقيتها"[3]. وأحسب أنَّ الزَّوزني في تفسيره كان مُصيبًا؛ إذ اعتمد على الوحدة العضوية لأبيات المتنبي إنْ جاز التعبير.

لقد كشفت النماذج السَّابقة عن أهمية العُرف لدى الزَّوزني، وكيف أنَّه جعله في نقده لابن جني معيارًا من معايير تأويله للنصوص؛ إذ لا يتأتَّى للمؤول تأويلاً مقبولاً دون استحضار العُرف، وقد اتسم نقده المعتمد على العُرف بسمتين: طرح أسئلة بغية إقناع القارئ بصحَّة نقده لابن جني في مخالفته للمتعارف عليه، هذه السِّمة الأولى.

والسِّمة الثَّانية هي ذكر شواهد شعريَّة تؤيِّد قوله وتعضده؛ مما يُضفي على نقد الزَّوزني سمة الموضوعيَّة والحياديَّة.

* * *

(١) ديوانه: ٣٧٥.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) قشر الفسر: ٣٠٣/٢، ٣٠٤.

المبحث الثالث: الاتكاء على السِّياق

إنَّ كلَّ نصٍّ من النُّصوص له سياقٌ مرتبطٌ به، أُنتج فيه، وعلى ضوئه يُفهم ويُؤول أفضل تأويل[1]، والسِّياق لا يشمل "الكلمات والجمل الحقيقية السَّابقة واللاحقة فحسب، بل القطعة كلها والكتاب كلّه، كما ينبغي أنْ يشمل –بوجه من الوجوه– كل ما يتصل بالكلمة من ظروفٍ وملابساتٍ، والعناصر غير اللغوية المتصلة بالمقام الذي نطق فيه الكلمة"[2].

وإنَّ ارتباط السِّياق بالمعنى يأتي "من كون العديد من الملفوظات لا يمكن تحديد معناها إلا بمعرفة السِّياق الذي وردت فيه"[3]، حيث يرى فيرث "أنَّ قائمة الكلمات المتراصفة مع كلِّ كلمة تعد جزءًا من معناها"[4].

وقد عني المفسرون لكتاب الله بالسِّياق عنايةً بالغةً، بل نظر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) إلى السِّياق بوصفه أداةً من أدوات التَّفسير التي يجب أن يتحلَّى بِها المفسِّر؛ إذ يقول: "ليكن محط نظر المفسِّر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له وإنْ خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوز"[5].

والسِّياق هو المرشد: "إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدَّلالة. وهذا من أعظم القرائن الدَّالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته"[6]، ولا ريبَ في أنَّ السِّياق وقايةٌ من التخبط، وحصنٌ من الوقوع في شرك التَّأويلات اللامتناهية، وهذا ابن

---

(١) ينظر: نظرية التَّأويل التقابلي: ٩٩.

(٢) دور الكلمة في اللغة: ٦٨.

(٣) السِّياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة: ٣٩.

(٤) علم الدَّلالة: ٧٢.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٣١٧/١.

(٦) بدائع الفوائد: ٤ / ٢٢٢.

القيم (ت ٧٥١هـ) يُعلي من شأن السِّياق بوصفه وسيلةً لفهم النُّصوص في مضمار الشَّريعة الإسلاميَّة[١]: (الكامل)

أَصِخْ لفَائِدَةٍ جَلِيلٍ قَدْرُهَا ... تهدِيكَ لِلتحْقِيقِ وَالعِرْفَانِ

إِنَّ الكَلامَ إِذَا أَتَى بِسياقِهِ ... يُبدِي المُرادَ لِمَنْ لَهُ أُذنَانِ

أَضْحَى كَنَصٍّ قَاطِعٍ لا يَقْبَلُ ... التَّأويلَ يَعْرِفُ ذَا أُولُو الأَذْهَانِ

وقد قسَّم د. صلاح فضل السِّياق إلى قسمين: سياق نصي، وسياق خارج النَّصِّ[٢].

والمتأمِّل في تأويل الزَّوزني للنُّصوص يجد تأكيده بين الفينة والأخرى أنَّه لا يمكن فهم دلالاتها بمنأى عن السِّياق الذي تقع فيه، بل إنَّ التَّأمُّل في سياق الأبيات ضربٌ من ضروب التَّأويل الصَّحيح للمعنى، وها هو يقول في أحد استدراكاته على ابن جني: "ولا أدري أتأمَّل ما قبله فذهب عليه معناه، أو لم يتأمَّله وفسَّره كما رآه؟"[٣]، وفي موضعٍ آخرَ يتخذ الزَّوزني السِّياق بوصفه دليلاً على صحَّة قوله، ومؤيِّدًا له، يقول في ذلك: "المعنى عندي بِخلاف هذا، وما يتلُوهُ يؤيِّدني!"[٤].

ولذا نجد الزَّوزني في كثير من مواضع (القشر) يعوِّل على السِّياق بوصفه دليلاً على صحَّة رواية فسَّر بِها البيت، آية ذلك ما جاء في بيت المتنبي[٥]: (المتقارب)

أَمَا لِلخِلافَةِ مِنْ مُشْفِقٍ ... على سَيفِ دَوْلَتِها القَاصِلِ

حيث ذكر الزَّوزني ما رواه ابن جني في لفظة القافية من أنَّها: "بالضاد المعجمة والفاء"[٦]، وهنا يشعر الزَّوزني بضعف هذه الرِّواية، معتمدًا في ذلك على ثلاثة أسباب،

---

(١) الكافية الشافية: ٥٨، ٥٩.

(٢) ينظر: علم الأسلوب: ٢٠٩، ٢١٠.

(٣) قشر الفسر: ٢٢٧/٢.

(٤) المصدر السابق: ١٠٣/١.

(٥) ديوانه: ٢٦٣.

(٦) الفسر: ٧٠٩/٢، وينظر: قشر الفسر: ٢٢٩/٢.

الأوَّل منها راجع إلى الدَّلالة اللغويَّة للفظة القافية، والسِّياق الذي وقعت فيه، حيث جاءت وصفًا للسيف، يقول مفتتحًا بأسلوب لا يَخلو من السُّخرية: "الحمد لله الذي جعله فاضلاً لا ناقصًا، وإن كنا لم نسمع بالسَّيف الفاضل قط، وسَمعنا بالسيف المقصل والقاصل والقصال، وهو القطَّاع، من القصل: وهو القطع. والقصيل سُمِّي قصيلاً لأنَّه مقطوعٌ. ونعت السَّيف بالفضل دون القطع والقصل من الأوابد"[1]، أما الثَّاني منها –وهو السبب الأهم في هذا الموضع– فهو النَّظر إلى السِّياق، حيث يقرر الزَّوزني أنَّ ابن جنِّي غفل عن هذه الآلية التي كانت سترشده إلى الرِّواية الصَّحيحة لو تنبَّه إليها، غير أنَّه فسَّر البيت معزولاً عن سياقه، مما أفضى به إلى الغلط في تفسيره، ولذا يقول: "فكيف غلط فيه وكان يرى بعده[2]: (المتقارب)

يَقُدّ عِداها بِلا ضارِبٍ ويَسْري إِلَيهِمْ بِلا حامِلِ

والقدُّ من عمل القاصل، لا من عمل الفاضل"[3].

ويُبدي الزَّوزني سببًا ثالثًا لضعف رواية ابن جني (المصحَّفة)، وهو سببٌ يتَّجه إلى الشُّموليَّة والتَّعميم، واتِّهام ابن جني بعدم الدِّقة في حفظ البيت والتَّساهل في تدوينه في وقته، ليس في هذه الرِّواية فحسب، بل في غيرها كذلك، يقول في ذلك: "وتعجبي من رواياته الفاسدة المصحَّفة فوق تعجُّبي من معانيه المدخولة المزيَّفة! وأظنه قرأه عليه ولم يحفظه ولم يقيِّده، ونظر فيه بعد حينٍ من الدَّهر، ففسَّره على ما خَيَّلتْ له!"[4].

إنَّ ابن جني –في نظر الزَّوزني– لم يتجشَّم عناءً في النَّظر إلى الأبيات بوصفها نسقًا متتابعًا، ومأمنًا من الوقوع في الخطأ.

---

(١) قشر الفسر: ٢/ ٢٢٩.

(٢) ديوانه: ٢٦٣.

(٣) قشر الفسر: ٢/ ٢٢٩، ١٣٠.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٢٢٩.

بيد أنَّ الزَّوزني لم يذكر أنَّ للبيت روايةً أخرى وهي (الفاصل)[1]، ولا أعلم أسَمِعَ بتلك الرِّواية أم لا؟ وربما سمع بِها لكنَّه أغفلها، لأنَّ رواية (القاصل) أدق في نظره، وأحسب أنَّ ما ذهب إليه الزَّوزني في أنَّ الرِّواية الصَّحيحة هي (القاصل) هو الصَّواب؛ إذ رجَّح محقق قشر الفسر هذه الرِّواية[2]، متكئًا على السِّياق العام لنصوص الشَّاعر، واستخدامه لهذه اللفظة في قصائد أخرى، حيث جاء في ديوان المتنبي قوله[3]: (المتقارب)

فـــإن طُبِعَـــت قَبلَـــكَ المُرهَفَـــاتُ فإنّـــكَ مِـــن قَبْلِهـــا المِقْـــصَلُ

ويحرص الزَّوزني في كثيرٍ من مواضع (القشر) على بيان أثر سياق البيت في التَّأويل، وأنَّه جُنَّةٌ من الهفوات، وسترٌ من الزلات، وأنَّ مقاربة النُّصوص بالاعتماد عليه وتفسيرها بالنَّظر إليه يساعد الشَّارح في الوصول إلى الدَّلالة الصَّحيحة بدقة، كما ذكر في تعقيبه على تفسير ابن جني لبيت المتنبي في رثائه لأخت سيف الدَّولة[4]: (البسيط)

غـدَرْتَ يـا مَـوْتُ كـم أفنَيتَ مـن عـدَدٍ بمَـنْ أصَبْتَ وكـم أسـكَتَّ مـن لجَـبِ

حيث فسَّر أبو الفتح البيت أنَّ أخته كانت تُجهز الجيوش، وتُهْلك الأعداء، يقول: "أي: غدرتَ يا موت، لأنَّك كنت بِها تصل إلى إفناء عدد الأعداء، وإسكات لجبهم، أي: كانت فاضلة تُغزي الجيوش، وتبير الأعداء"[5]، وهنا يُدرك الزَّوزني أنَّ خللاً يعتري هذا التفسير، وأنَّ الشَّارح انحرف عن المعنى الصَّحيح، واعتقد أنَّ الشَّاعر كان يتحدَّث عن أخت سيف الدَّولة مِمَّا جعله يُقدِّم دلالة تخالف الدَّلالة الصَّحيحة، يقول الزَّوزني في ذلك:

---

(١) وردت رواية: (الفاصل) في ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة الإمام الواحدي: ٢/ ٥٨٢، والمآخذ: ٥/ ١٨٨.

(٢) ينظر: قشر الفسر: ٢/ ٢٢٩، (حاشية رقم ٤).

(٣) ديوانه: ٢٩٧.

(٤) ديوانه: ٤٢٣.

(٥) الفسر: ١/ ٢٩٤، ٢٩٥، وينظر: قشر الفسر: ١/ ٤٣.

"ولو كان ينظر فيما قبل من الأبيات وفيما بعدها لَما وقعت له هذه الهفوات! وتفسيره في البيت الذي يليه[1]:

وكـم صَـحِبْتَ أخَاهَـا فـي مُنَازَلَـةٍ وكـم سـألتَ فلَـمْ يَبخَـلْ وَلـم تَخِـبِ

فبهذا البيت تعلم وتتبيَّن أنَّه أراد بقوله: (بِمن أصبتَ) سيف الدَّولة لا أخته. وبعدُ، فلم نسمع أنَّ أخت أميرٍ مثل سيف الدَّولة تُباشِر تَجهيز الجيوش، وتوجيه السَّرايا إلى الأعداء وهو حيٌّ يُرْزَق!"[2].

لقد فسَّر الزَّوزني البيت بوصفه متآزرًا مع ما بعده، وإذا تأمَّلنا في المعنيين، سنلحظ رجحان تأويل الزَّوزني، فالمراد أنَّ الموت صاحب سيف الدَّولة، بناءً على السِّياق والعُرف، ولو اتقى الزَّوزني تأويله بـ (قلما) لكان أجدى من قوله: (فلم نسمع)؛ إذ لا يمنع من مشاركة المرأة للرجل في الحرب وإن كانت أختًا لأمير، وإن كان نادرًا ما نسمع بذلك.

ومن النماذج التي تكشف عن اعتماد الزَّوزني على السِّياق في تأويل البيت ما نراه في استدراكه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[3]: (الخفيف)

كُلّمَـــا صَـــبَّحَتْ دِيـــارَ عَـــدُوٍّ قـالَ: تِلـكَ الغُيـوثُ هـذي السُّيولُ

إذ ذكر أبو الفتح أنَّ المقصود "بالغُيوث سيف الدَّولة، وبالسُّيول مواليه وسلاحه، ضربه مثلاً. وذلك أنَّ السَّيل عن الغيث يكون، وكذلك مواليه؛ به قَدرُوا وغزوا"[4]، وهنا يشعر الزَّوزني بأنَّ عليه التدخُّل للتنبيه على خطأ وقع فيه الشَّارح، وأنَّ التَّأويل الذي قدَّمه يتعارض مع مقصود الشَّاعر ومراده من الاستعارات في النص، معتمدًا في ذلك على السِّياق الذي يراه الآلية الأهم في تحديد الدَّلالات المقصودة، ولذا نراه واثقًا من صحَّة ما سيُقدِّمه من تأويل، حيث يُقسم على خطأ ابن جني وعدم صحَّة ما ذكره.

---

(١) ديوانه: ٤٢٣.

(٢) قشر الفسر: ٤٣/١، ٤٤.

(٣) ديوانه: ٤٢٨.

(٤) الفسر: ٥٠/٣، وينظر: قشر الفسر: ٢٥٧/٢.

يقول الزَّوزني مُستدركًا: "لا –والله– لا يصحُّ مِمَّا فسَّره شيءٌ في البيت!"[1]، ثم يتساءل متعجّبًا من اجتثاث البيت عن سابقه، وكيف أغفل الشَّارح سياق البيت حين قام بعملية التَّأويل، فيقول: "ألَم يرَ إلى الذي قبله حتى يتَّضح له المعنى وهو قوله[2]: (الخفيف)

وَمَـــوَالٍ تُحْيِـــيهِمُ مِـــنْ يَدَيْـــهِ نِعَـــمٌ غَيْـــرُهُمْ بِهَـــا مَقْتُـــولُ

فَـــرَسٌ ســـابِحٌ وَرُمْـــحٌ طَوِيـــلٌ وَدِلاصٌ زَغْـــفٌ وَسَـــيفٌ صَـــقيلُ

ثم قال: كُلَّما صبَّحَتْ هذه النِّعم ديار عدوٍّ قال العدوُّ: تلك الغُيوث التي كان يُمطرها سيف الدَّولة مواليه، فتلك النِّعم هذه السُّيول التي صبَّحتنا، وذلك أنَّ السُّيول تَجتمع من الغُيوث، ثم تسيل فتعملُ عَمَلَها"[3].

إنَّ المتأمِّل في تفسير ابن جني سيلحظ أنَّه جعل (الغيوث) شيئًا و(السُّيول) شيئًا آخر، بينما الزَّوزني فسَّر الغيوث بالنعم على أوليائه والسُّيول بالنقم على أعدائه، وأميل إلى تفسير الزَّوزني، وأرى أنَّه أقرب إلى الصَّواب؛ إذ لو كان ما فسَّره ابن جني صحيحًا لِمَ قال: (الغيوث) بالجمع وسيف الدَّولة مفرد؟ ألا تدلُّ كلمة (الغيوث) على كثرة كرم سيف الدَّولة فأصبحت غيوثًا لا غيثًا؟ ألا تدلُّ كلمة (السُّيول) على شدة انتقام سيف الدَّولة؟ ألَم يُوحِ البيت كما فسره الزَّوزني بكرم الممدوح وكثرة أوليائه؟ وعلى أرض الواقع أليست السيول سببها تلك الغيوث؟ إنَّ التَّأمُّل في هذه التساؤلات والبحث عن إجابات لَها سيجعل المتلقي مُطمئنًا لقول الزَّوزني، ومدركًا بأنَّه هو الوجه الصَّحيح، وأنَّ ابن جني أبعد في المعنى ولم ينظر إلى السِّياق، فأتى بِما لا يُرتضى.

---

(١) قشر الفسر: ٢/٢٥٧.

(٢) ديوانه: ٤٢٨.

(٣) قشر الفسر: ٢/٢٥٧.

ومِمَّا يعزز من صحَّة قول الزَّوزني أنَّ أبا العلاء (ت ٤٤٩هـ) ذكر في تفسيره للبيت قولاً مُشابِهًا لِما ذهب إليه، حيث قال: "هذه النعم إذا صبحت ديار العدو، قال: تلك الغيوث التي هي نعم على قوم حدثت منها سيول هي نقم على آخرين، لأنَّ السيل يغرق"[١].

وفي موضعٍ آخر من (القشر) نجد الزَّوزني يعتمد على السِّياق بوصفه مرشدًا لبيان نوع الأسلوب في النَّصِّ، وتحديد ما إذا كان خبرًا أو إنشاءً، من ذلك ما جاء في استدراكه على قول ابن جني في بيت المتنبي[٢]: (الطويل)

وعِنـــدي قَبـــاطيّ الهُمَـــامِ ومَالُـــهُ وعنـــدَهُمُ ممّـــا ظَفِـــرْتُ بـــهِ الجَحـــدُ

حيث رأى أبو الفتح أنَّ: "قوله: (ممّا ظَفِرْتُ بهِ الجَحدُ)، دعاء عليهم بألا يرزقوا شيئًا حتى إذا قيل لهم: هل عندكم خير أو بِرٌّ من هذا الممدوح؟ قالوا: لا، فذلك هو الجحد، لأنَّ (لا) حرف نفي هنا، أو يجحدوا ما رزقوا، إن كانوا رزقوا شيئًا، ليكون ذلك سبيلاً لانقطاع الخير عنهم"[٣]، أما الزَّوزني فقد كانت رؤيته لِمعنى البيت مغايرة لِما أتى به ابن جني، إذ يرى "أنَّ هذا المعنى معطوفٌ على ما قبله، وهو قوله[٤]: (الطويل)

فـــلا زِلْـــتُ أَلقَـــى الحاسِـــدينَ بمِثْلِهـــا وفـــي يـــدهم غَـــيظٌ وفـــي يـــديَ الرِّفْـــدُ

وعندي حباء الممدوح وماله، وعندهم جحد ما أعطيته، وإباء الإقرار به من الغيظ، وما فيه دعاء عليهم بأن يرزقوا، أو لا يرزقوا"[٥].

لقد اتجه الزَّوزني إلى فهم البيت فهمًا موصولاً بالبيت المتقدِّم، إذ لا يرى أنَّه دعاء عليهم، إنَّما من غيظهم يَحصل الجحود، فعنده أنَّ الأسلوب خبرٌ لا إنشاء، وهذا يعني أنَّ الزَّوزني استمدَّ المعنى من كون البيت موصولاً بِما قبله، إذ "البيت إذا قُطع عن القطعة

(١) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٢/ ٩٧٩.
(٢) ديوانه: ١٩٤.
(٣) الفسر: ١/ ١٠٢٩ان وينظر: قشر الفسر: ١/ ١٣٧.
(٤) ديوانه: ١٩٤.
(٥) قشر الفسر: ١/ ١٣٧.

كان كالكعاب تُفرَد عن الأتراب، فيظهر فيها ذُلٌّ الاغتراب، والجوهرة الثمينة مع أخواتها في العقد أبهى في العين، وأملأُ بالزين، منها إذا أفردتْ عن النظائر، وبَدَت فَذَّةً للناظر"[1].

وفي موطنٍ آخرَ من القشر يُبيّن الزَّوزني أنَّ عدم مراعاة السِّياق الذي ورد فيه النص مفسدٌ للمعنى، من ذلك ما أورده في تعقيبه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[2]: (الوافر)

تُزيلُ مَخافَةَ المَصْبورِ عَنهُ وتُلْهي ذا الفِياشِ عنِ الفِياشِ

حيث ذكر أبو الفتح في معنى البيت أنَّ المتنبي هنا يُخاطب الممدوح أبا العشائر، قائلاً: "أنت تستنقذُ الأسير من حبسه، وتُلهي صاحب الفخر؛ لأنَّ مثلك لا يطمع في مفاخرته"[3]، وواضحٌ من هذا التَّأويل أنَّ الشَّارح يَعُدُّ (التاء) في الأفعال (تُزيل) و(تُلهي) لِخطاب المذكر، وأنَّ المقصود بالمخاطب الممدوح، فأبو العشائر بشجاعته يستنقذ الأسير من حبسه، ويُلهي كل مَن يفتخر بنفسه عن ذلك؛ لِما يرى من جَمال أوصافه وأخلاقه.

غير أنَّ الزَّوزني لا يطمئنُّ إلى هذا التفسير، ويرى أنَّ ابن جني لَم ينظر إلى سياق النص، مِمَّا أوقعه في خطأ دلالي من وجهة نظره، يقول في ذلك: "هذا التفسير في طرفي نقيض، لا يلتقيان في تصريح ولا تعريض! فإنَّ المفسِّر ظنَّ أنَّه يخاطب أبا العشائر، فحمله على ما عنده، وأفسد المعنى بعده، ولم يراجع ديوانه حتى يتبين مكانه؛ وقبله[4]: (الوافر)

إذا ذُكِرَتْ وَقائعُهُ لِحافٍ وَشيكَ فَما يُنكِّسُ لانتِقاشِ

تُزيلُ مَخافَةَ المَصْبورِ عَنهُ وتُلْهي ذا الفِياشِ عنِ الفِياشِ

(١) أسرار البلاغة: ٢٠٦.

(٢) ديوانه: ٢٣٢.

(٣) الفسر: ٣٠٦/٢، وينظر: قشر الفسر: ١٩٢/١.

(٤) ديوانه: ٢٣٢.

أي: تلك الوقائع تُشجّع من يُحدّث عنها، فإنَّ من سَمِع آثار بلائه فيها استفاد جرأة، وهان عليه بذل نفسه لِمثلها، فزال خوفه عن نفسه بِها ..."[1]، وواضحٌ من هذا الاستدرك أنَّ الزَّوزني يدعو فيه إلى إرجاع البصر كرةً أخرى لمنجز المتنبي، بغية استجلاء المعنى الصَّحيح للنَّص، حيث يرى أنَّ التاء في الفعلين المتصدرين لشطري البيت تعود إلى الوقائع المذكورة في البيت السَّابق، وليست خطابًا لأبي العشائر كما ظنَّ أبو الفتح.

بيد أنَّي أرى أنَّه ليس هناك تناقضٌ، بل قد يلتقيان في التصريح، فقد يكون ظنُّ ابن جني في مكانه، إذ حمله على الالتفات من ضمير الغائب في قوله: (ذكرت وقائعه) إلى المخاطب (الممدوح) في قوله: (تزيل)، والالتفات هو: "انتقال من خطاب حاضر إلى غائبِ أو من خطاب غائب إلى حاضر"[2]، وهذا مِمَّا يزيد البيت أبهةً ومبالغةً وجَمالاً، غير أنَّ تأويل الزَّوزني يبقى في نظري هو الأقرب والأدق، خاصة أنَّ الشَّاعر في الشطر الأوَّل يتحدث عن إزالة خوف المصبور، والأنسب أن يكون المزيل لِهذه المخافة هي الوقائع لا الممدوح، لأنَّ مقام المديح لا ينبغي للشاعر فيه أن يكتفي بذلك لو كان للممدوح، بل سيجعله ساعيًا لإنقاذه، ولهذا فهم ابن جني هذا الفهم لَمَّا أعاد الضمير إلى الممدوح رغم أنَّ النص ليس فيه ما يدلُّ على أنَّ الشَّاعر ادعى الاستنقاذ، بل هي إزالة الخوف فحسب.

وكما احتفى الزَّوزني بالسِّياق القبلي والبعدي للبيت، نجده يَحتفي في مواضع أخرى باستحضار الشَّارح مشهد الأبيات، يظهر ذلك جليًّا من تعقيبه على تفسير ابن جني، قائلاً: "المعنى ما ذكره، غير أنَّ هذا مبنيٌّ على النسق الأوَّل ومعناه، وهذه الأبيات متناسبة متناصفة، متواصلة متراصفة"[3].

---

(١) قشر الفسر: ١/ ١٩٣.

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشَّاعر: ٢/ ٣.

(٣) قشر الفسر: ١/ ١١٩.

ومن المواطن التي تفصح عن اعتماد الزَّوزني في تأويله على سياق المشهد بوصفه منفذًا لنقد ابن جني، ما جاء في استدراكه عليه حين فسَّر بيت المتنبي[1]: (الوافر)

إِذَا التَّوْدِيـــعُ أَعْـــرَضَ قَـــالَ قَلْبِـــي عَلَيْـــكَ الـــصَّمْتَ لا صَـــاحَبْتَ فَاكَـــا

حيث نقل الزَّوزني ما قاله ابن جني الذي ذكر أنَّ المعنى: "قال لي قلبي: لا تَمدح أحدًا بعده. وقوله أيضًا: (لا صَاحَبْتَ فَاكَا) من الألفاظ التي قدمت ذكرها"[2]، فردَّ الزَّوزني قائلاً: "هذا مُحالٌ؛ لأنَّه كان، بَعْدُ، بحضرته وفي خدمته، فمتى كان يطمح إلى مدح سواه؟ ومن كان يطمح في مدحه إيَّاه؟ وقول قلبه له: (لا صَاحَبْتَ فَاكَ أبدًا) أفسد من الأوَّل، وإنَّما هو يقول: لَمَّا حان وقت الوداع قال قلبي: عليك بالصَّمت، ولا صاحبت فاك في اللفظ بالتَّوديع تأسُّفًا على فراق خدمته، وتلهُّفًا على مُباينة حضرته؛ كلفًا بِها وشغفًا، وتوقِّيًا لتركهما، وكراهةً لبينهما"[3].

وواضحٌ هنا أنَّ الزَّوزني يرفض ما أتى به ابن جني من تأويل؛ لاستحالته، وكيف يقول المتنبي ذلك وهو ما زال بحضرة الممدوح؟ ويتساءل مستنكرًا بـ (متى، ومن)، وقد فسَّر الزَّوزني أنَّ المتنبي أمره قلبه أن يلوذ بالصمت، ولا يصاحبك فوك في التلفظ بالوادع. وأرى أنَّ الزَّوزني وفِّق في ذلك، إذ المشهد يقتضي ذلك، ولعلَّ ابن معقل كان أكثر إيضاحًا منه حينما أسهب في استدراكه على ابن جني، وعزَّز قوله بسياق البيت الذي يليه، يقول في ذلك: "وقوله: (لا صَاحَبْتَ فَاكَا)، دعاءٌ عليه إنْ نطق به، أولا يرى إلى البيت الذي بعده وهو قوله[4]:

وَلَـــوْلا أنَّ أكْثَـــرَ مَـــا تَمَنَّـــى مُعَـــاوَدَةٌ لَقُلْـــتُ: وَلا مُنَاكَـــا

(١) ديوانه: ٥٨٤.

(٢) الفسر: ٦٤٢/٢، وينظر: قشر الفسر: ٢/ ٢٢٣.

(٣) قشر الفسر: ٢/ ٢٢٣.

(٤) ديوانه: ٥٨٤.

ويفترض ابن معقل حوارًا بين الشَّاعر وقلبه، وقد دبَّ بينهما خصام، حيث يقول: "كأنَّه وقع بينه وبين قلبه خصامٌ ومنازعةٌ، فدعا عليه قلبُهُ بأنْ قال: لا صَحِبْتَ فاك إنْ ذكرت الوداع! وقال هو لقلبه: ولولا أنَّ أكثر مُناك المعاودة إلى عضد الدَّولة لقلتُ: وأنتَ، لا صاحبتَ مُناك! فإنَّما أمرُ قلْبِهِ له بالصمت عن ذكر الوداع لا عن مدح غيره!"[1].

ومن النَّماذج التي تكشف عن اهتمام الزَّوزني بسياق المشهد، وحرصه على النظر إليه في أثناء التَّأويل ما ذكره من تعقيب على تفسير ابن جني لبيت المتنبي[2]: (البسيط)

رَضِيتَ مِنهُمُ بأنْ زُرْتَ الوَغى فرَأوْا وَأن قرَعتَ حَبِيكَ البَيضِ فاستَمَعوا

فقد ذكر أبو الفتح أنَّ المخاطب في البيت هو المتنبي، ويقول في تأويله إنَّ الشَّاعر فيه: "يُعرِّض بأضداده من الشُّعراء وغيرهم، أي: أنا أضرب معك بالسيف وهم مُتخلِّفون عنك"[3]، غير أنَّ الزَّوزني يشعر إزاء هذا التَّأويل بإخفاق الشَّارح، وأنَّه لم يتمكَّن من الوصول إلى الدَّلالة الصَّحيحة والدقيقة لمراد أبي الطيب، كل ذلك بسبب أنَّه لم ينظر إلى المشهد الكامل، ولم يُعرْ اهتمامًا لسياق الأبيات قبله وبعده.

ولهذا يعقِّب الزَّوزني على ابن جني مفنِّدًا أنَّ في البيت تعريضًا، ومقرِّرًا أنَّ المخاطب في البيت هو الممدوح سيف الدَّولة، واصمًا قول ابن جني بالبهتان العظيم، فيقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾[4] سورة النور: ١٦، ثم يبيِّن معنى البيت، وهو أنَّ "الرجل يصفه بالثبات وقت انهزام أصحابه وإسلامهم له في المعركة، فيقول: ما كنت تجشم جيشك مظاهرتك على العدو، بل كنت راضيًا منهم بأنْ ثبتوا، فرأوا خوضك الغمرات،

(١) المآخذ: ١/ ١٩٣.

(٢) ديوانه: ٣٠٦.

(٣) الفسر: ٢/ ٣٤٦، وينظر: قشر الفسر: ٢/ ٢٠٣.

(٤) قشر الفسر: ٢/ ٢٠٤.

واستمعوا صليل قرعك البيض بالمرهفات، ولكن لم يثبتوا"[1]، وأورد الزَّوزني على صحَّة قوله: "ويدلُّك عليه قوله قبله[2]: (البسيط)

لم يُسلِمِ الكرُّ في الأعقابِ مُهْجَتَهُ ... إنْ كانَ أسلَمَها الأصْحابُ وَالشِّيَعُ

لَيتَ المُلُوكَ على الأقدارِ مُعْطِيَةٌ ... فلَمْ يكُنْ لدَنيءٍ عندَهَا طَمَعُ

رَضِيتَ مِنهُمْ بأنْ زُرْتَ الوَغى فرَأوْا ... ...

ولا يكتفي الزَّوزني للتدليل على صحَّة الوجه الذي ذهب إليه باستحضار سياق المشهد فحسب، بل نجده يأتي بدليلٍ آخرَ عقلي يتوافق مع الحقيقة والواقع، وهو "أنَّ سيف الدَّولة لم يكن يقاتل الشُّعراء حتى يتصور فيه ما فسَّر بيته به"[3]، ويعضِّد دليله الآخر بالسِّياق أيضًا، حيث أورد ما قبل هذه الأبيات دليلاً على صحَّة قوله، وهي[4]:

وفارِسُ الخَيْلِ مَن خَفّتْ فوَقّرَهَا ... في الدّرْبِ والدّمُ في أعطافِهِ دُفَعُ

فَأوْحَدَتْهُ وَمَا في قَلْبِهِ قَلَقٌ ... وَأغضَبَتْهُ وَمَا في لَفْظِهِ قَذَعُ

بالجَيْشِ تَمْتنعُ السّاداتُ كُلُّهُمُ ... وَالجَيشُ بابنِ أبي الهَيْجاءِ يَمتَنِعُ

والعجب أنَّه عند الرجوع إلى من شرحوا البيت كالواحدي والتبريزي وابن معقل وابن المستوفي نلحظ أنَّهم لم يذهبوا في معناه إلى ما ذهب إليه الزَّوزني. بل اتفقوا أنَّ في البيت تعريضًا وعتبًا على سيف الدَّولة[5]، وكان الاختلاف بينهم في رواية البيت، إذ الألفاظ: (رضيت، زرت، قرعت) بالضم لا بالفتح، عند التبريزي[6] وابن معقل[7].

---

(١) قشر الفسر: ٢٠٤/٢.

(٢) ديوانه: ٣٠٦.

(٣) قشر الفسر: ٢٠٤/٢.

(٤) ديوانه: ٣٠٢.

(٥) ينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الإمام الواحدي: ٦٦٢/٢، والموضح: ٥٨/٢، والمآخذ: ١٣٨/١، ٦٨/٣، والنظام: ٣٥٦/١٠.

(٦) ينظر: الموضح: ٢/ ٥٨.

(٧) ينظر: المآخذ: ٣/ ٦٨.

لقد انفرد الزَّوزني بتأويله لهذا البيت بِهذه الصورة دون غيره من الشُّراح، وأحسبُ أنَّ معنى البيت يحتمل ما ذكره الشُّراح الآخرون من أنَّه عتابٌ وتعريضٌ ليس للشعراء فحسب، وإنما لجيش سيف الدَّولة نفسه، وعتاب لسيف الدَّولة، يتسق هذا وشخصية الشَّاعر المتعالية. وإذا تأمَّلنا في البيت الذي يليه[1]:(البسيط)

لَقــد أباحَــكَ غِــشًّا فــي مُعامَلَــةٍ مَــنْ كنــتَ منــهُ بغَيــرِ الــصّدقِ تَنتَفــعُ

والسؤال هنا: من كان المتنبي يقصد حينما أشار إلى أنَّ سيف الدَّولة يبيح الغش؟ أليس البيت يحمل في طياته عتابًا لسيف الدَّولة؟

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ لجوء الزَّوزني إلى السِّياق له ما يسوغه، إذ "لا مندوحة للشارح من أن يعيش الحالين في التعامل مع النص: حال من ينظر فيه من الداخل أي: في نظام كل بيت على نهج من التحليل الأفقي وحال من ينظر فيه من الخارج: أي في نظام الأبيات مجتمعة على نهج من التحليل العمودي"[2]، ويتجلى من النَّص السَّابق أنَّ الزَّوزني كان مشغوفًا بالسِّياق، وبالنظرة الكلية لا الجزئية في تَحليل النُّصوص وتفسيرها، وهي النَّظرة التي لا بدَّ أن تكون حاضرة حين مقاربة النُّصوص، حتى يضمن الشَّارح بواسطتها صحَّة تأويله ودقته.

ومما أورده الزَّوزني في قشره متكئًا على سياق المشهد، ما ذكره في استدراكه على ابن جني في تأويله لبيت المتنبي[3]: (الطويل)

إلــيَّ لَعَمــري قَــصْدُ كُــلّ عَجيبَــةٍ كــأنّي عَجيــبٌ فــي عُيُــونِ العَجائِــبِ

فقد فسَّر ابن جني البيت قائلاً: "كأنَّ العجائبَ لم يَرَيْنَ أعجب منِّي فهنَّ يقصدنني من كلِّ جانبٍ وأوْبٍ ليعجبن منِّي، يُعظِّم قدْرَ نفسه، ويصف كثرة مصائبه"[4].

---

(١) ديوانه: ٣٠٢.

(٢) شرح الشعر عند العرب: ٢٣٥.

(٣) ديوانه: ٢١٠.

(٤) الفسر: ٥١٠/١، وينظر: قشر الفسر: ٦٩/١.

وهنا يُدرك الزَّوزني أنَّ هذا التفسير ينقصه تأمُّل المشهد الذي وقع فيه، والتدبُّر في السِّياق الذي ورد من خلاله، يقول: "أكثر أبيات شعره متصلة المعاني بالمقاصد التي تقدمتها، والمغازي التي سبقتها، وكثير من الناس يمرون عليها وهم عنها معرضون!"[1]، وواضحٌ أنَّ الزَّوزني هنا يقرر أنَّ أبيات المتنبي فيها من الوشائج والقربى الدالة على معناها، إذ معنى البيت يتجلَّى بربطه بمشهده، ودلالته تتكشف من خلال النظر في سياقه العام والخاص.

ثم ينفي الزَّوزني ما قاله ابن جني، فيذكر أنَّ: "هذا الرَّجل ليس يريد ما فسَّره ببيته؛ لأنَّه لو أراد بقوله: (كأنّي عَجيبٌ في عُيُونِ العَجائِبِ) تعظيمَ نفسه لَما وضع نفسه بِحيث يُمكن سودانهم قتله[2]، وإنما يقول: إليَّ قصد كلِّ عجيبةٍ حتى أعدَّت هؤلاء الأدعياءُ لي سودانهم في (كَفْرٍ عاقِبِ) لقتلي من غير استحقاقي ذلك عليهم بوجهٍ من الوجوه، دون أن تساوينا في منزلةٍ وتكافؤٍ، كأنّي عجيبٌ في عيون العجائب فقصدنني من كلِّ أوبٍ"[3].

وعند التَّأمُّل في قول ابن جني يَجد القارئ أنَّ تعليله للمتنبي في قوله: "يُعظِّم قدر نفسه"[4]، جاء بناءً على ما عُرِف عن شخصية المتنبي المعتدة بنفسها والمتأنفة.

وأرى أنَّ الزَّوزني لم ينظر إلى ما اتسمت به شخصية المتنبي المتعالية، وما عُرف عنه من المبالغة، وإذا أعدنا النظر إلى قوله مرةً أخرى سيتبادر إلى الذهن عدد من التساؤلات: أليس عدم استحقاقه تعظيمًا له؟ ألا توحي جملته: (دون أن تساوينا في منزلة وتكافؤ) بتعظيمٍ للمتنبي؟ ألا يمكن قبول قولي ابن جني والزَّوزني للتقارب في التعليل؟

---

(١) قشر الفسر: ٦٩/١.

(٢) يشير إلى بيت سابق، وهو:

أتاني وَعيدُ الأدْعِياءِ وأنّهُمْ ... أعَدّوا ليَ السّودانَ في كَفْرِ عاقِبِ

ديوانه: ٢٠٩.

(٣) قشر الفسر: ٦٩/١.

(٤) المصدر السابق نفسه.

ولـم يعـتنِ الزَّوزنـي فـي قـشره للفـسر بمراعـاة سـياق الأبيـات، وسـياق المـشهد فحـسب، بـل اعتنـى بالسِّياق العـام لنـصوص الـشَّاعر، فهـو يستحـضر فـي ذهنـه تلـك النُّصوص ليؤيد ما أتى به من معنى، ببيت آخر للمتنبي نفسه، وإن كان بطريقة مغايرة في الوصف، وهذا الاستحضار يشي بمدى إلمام الزَّوزني بشعر المتنبي، وقدرته على استدعاء دلالاته وهو يقوم بعملية التَّأويل، ومن دلائل ذلك ما أورده في تعقيبه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[1]: (الخفيف)

ولَــهُ فــي جَمــاجِمِ المــالِ ضَــرْبٌ وَقْعُــهُ فــي جَمــاجِمِ الأبْطــالِ

حيث فسَّره ابن جني بأنَّ الشَّاعر يدَّعي أنَّ الممدوح: "يهبُ الأموال فيقتدر بذلك على رؤوس الأبطال"[2]، أما الزَّوزني فقد ضعَّف هذا القول ووصمه بالسخف، متعجّبًا من ذلك، يقول: "هذا وجه ضعيف سخيف! فما بهبة الأموال يقدر على ضرب رؤوس الأبطال! وإن أراد بذلك تفرقة أرزاق الجند فيهم ليحاربوا فسائر أصحاب الجيوش معه شرع، وليس فيه معنى مخترع. ومعناه عندي أنَّه يضرب في جماجم ماله ضربًا وقعه في جماجم الأبطال من حيث أنه يقتلهم فيأخذ مالهم بسيوفه ثم يفرقه في عطاياه، وينفقه على ضيوفه، فوقع هذا الضرب إذا في جماجمهم كما يقول[3]: (الكامل)

حتـى إذا فَنِـيَ التُّـرَاثُ سِـوَى العُـلا قَــصَدَ العُــداةَ مــن القَنــا بِطِوَالِــهِ

وكما يقول[4]: (المنسرح)

بــضَرْبِ هــامِ الكُمــاةِ تَــمّ لَــهُ كَــسبُ الــذي يكــسِبونَ بــالمَلَقِ[5]

(١) ديوانه: ١١٣.

(٢) الفسر: ٣/ ١٠٧، قشر الفسر: ٢/ ٢٦٢.

(٣) ديوانه: ٢٧٧، ورواية صدر البيت في الأصل: حتى إذا فَنِيَ التُّرَابُ سِوَى العُلا ... ...

(٤) ديوانه: ٢٤٠.

(٥) قشر الفسر: ٢/ ٢٦٢.

فالزَّوزني يرى أنَّ الضرب في جماجم الأبطال يكسبه المال، ودلَّل على قوله ببيتين من أبيات المتنبي من قصيدتين متباينتين؛ إذ جاء المعنى نفسه في البيتين، وهو شجاعته وبسالته وكسبه المال من قصده الأبطال للضرب والقتال.

ولم يتوانَ الزَّوزني في تأويله للمعنى في ذكر السِّياق الخارجي الذي ذكرت فيه القصيدة، فمناسبة القصيدة بمنزلة النور الذي يهدي إلى تأويل المعنى تأويلاً جليًا، فالسِّياق الخارجي "هو بمثابة المرجعية الخارجية التي توجه المعنى وتزكيه"[1]، فـ"الشُّراح القدامى يقيمون مساهماتهم على ركنين (النص) و(خارج النص)؛ لأنَّهم كانوا على وعي بأنَّ للنص جذورًا ضاربةً في تربة التاريخ والمجتمع: فشرح النص بقطع تلك الجذور أو تجاهلها هو تشويه وتحريف، والانشغال عنه بالأيام والأخبار والتراث هو غفلة عن القصد وتِيه"[2].

ومن المواضع التي تكشف عن عناية الزَّوزني بالسِّياق الخارجي للبيت، ما يراه المتأمِّل في استدراكه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[3]: (الطويل)

أهذا جَزاءُ الصِّدْقِ إنْ كنتُ صادقًا أهذا جَزاءُ الكِذبِ إنْ كنتُ كاذِبَا

حيث فسَّر أبو الفتح البيت بقوله: "إنْ كنتُ صدقتُ في مدحك فليس هذا الإقصاءُ والإبعادُ جزائي، وإنْ كنتُ كذبتُ فيه فقد تجمَّلتُ لك في القول، فهلاَّ تجمَّلت لي في هذه المعاملة؟"[4]، وهنا يشعر الزَّوزني بأنَّ هذه الدَّلالة تفتقد إلى شيء من الدقة، ويدرك أنَّ ذلك بسبب عدم مراعاة الشَّارح للسياق الخارجي والمناسبة التي من أجلها قيل هذا النص، لذا فهو يستحضر هذا السِّياق؛ رغبةً في تقديم تأويل صحيح ودقيق.

---

(١) نظرية التَّأويل التقابلي: ١٠١.

(٢) شرح الشعر عند العرب: ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) ديوانه: ٣٢٨.

(٤) الفسر: ٢٤٨/١، وينظر: قشر الفسر: ٣٣/١.

ولذا يردُّ الزَّوزني هذا التفسير بأنَّ الممدوح "لَم يقصه ولَم يبعده"[1]، ثم يذكر مناسبة القصيدة وسياقها الخارجي فيقول: "وإنَّما رخَّص للسَّامَرِّيِّ في دمه لَمَّا أنشده: وَاحَرّ قَلْباهُ .... وكان المجلس مَحْفِلاً غاصًّا بوجوه أعيان العرب، فلمَّا فرغ من الإنشاد وانصرف، اضطرب المجلس، وتفاوضوا فقام السَّامرِّيُّ، وقال: أصلح اللّه الأمير، لترخِّص لي في دمه، فقال: شأنك! فخرج وسدَّ فم الطَّريق عليه بغلمانه، فلمَّا بَصُرَ المتنبي بِهم مكَّن يدَهُ من قائم سيفه، وحَمل عليهم، وخرق سدَّهم ومضى، وتوارى عند صديقٍ له بِحلب، وكتب إلى سيف الدَّولة من مأواه بِهذه الأبيات بعد أيَّام"[2].

وبعد ذلك نراه يفسِّر المعنى بناءً على هذه الحادثة فيقول: "وعندي أنَّه يقول: أهذا جزاء الصِّدق؟ أي: إباحة دمي جزاء صدقي في هذا العتاب، والرخص في نفسي جزاء كذبي فيه! والمعنى أنَّه: لا أستحق القتل صادقًا كنت في هذه القصيدة التي أولها[3]: (البسيط)

وَاحَرَّ قَلْباهُ ممّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ... ...

وآخرها[4]: (البسيط)

... ... قد ضُمّنَ الدُّرَّ إلاّ أنّهُ كَلِمُ

أم كاذبًا، فإنْ كنت صادقًا فجزائي الإعتاب، أو كاذبًا فجزائي التكذيب.

والجواب: فأمَّا القتل فليس عنهما بجزاءٍ. وبعدُ، فمواجهة ملكٍ بأنَّه يجوز: (ويمكن أن أكون كاذبًا في مدحك) من القبائح والفضائح! على أنَّ له وجهًا في تعسُّف العرب،

(١) قشر الفسر: ٣٣/١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ديوانه: ٣٢٢.

(٤) ديوانه: ٣٢٦.

وتَعَجْرُف طباعهم، لكنَّه ليس بجميلٍ، ولا تُباح نفس شاعرٍ يمدح، أحسنَ فيه أم أساءَ، وصَدَقَ أم كَذَبَ، ولهذا قال في السَّامرِّيّ[1]: (الوافر)

أسَـــامَرِّيٌّ ضُـــحْكَةَ كُـــلّ رَاءِ ... فَطِنْـــتَ وَكُنْـــتَ عَـــيْنَ الأغْبِيَـــاءِ

صَـغُرْتَ عـنِ المَـديحِ فقلـتَ أُهجَـى ... كأنَّـكَ مـا صَـغُرْتَ عـنِ الهِجـاءِ

وَمـا فَكّـرْتُ قَبلَـكَ فـي مُحـالٍ ... وَلا جَرّبْـتُ سَـيْفي فـي هَبَـاءِ[2]

وواضحٌ من هذا الاستدراك الطَّويل حرص الزَّوزني على استحضار السِّياق الخارجي، وتأويل النص بناءً على ما يعرفه من مناسبة له، لأنَّه يدرك تمامًا أنَّ قطع النَّص عن سياقه الذي ورد فيه أشبه بقطعه عن وريد المعنى الصَّحيح؛ إذ لا مناص من ذكر مناسبة النَّص وملابساته الخارجية؛ ليسفرَ عن معناه، كما يكشف هذا الاستدراك عن عناية الزَّوزني بمراعاة المقام في التَّأويل، وضرورة أن يتناسب ما يقدمه الشَّارح من تفسير مع مقتضى الحال؛ ولذا رأيناه ينكر على ابن جني ادعاءه بأنَّ الشَّاعر يريد أنَّه قد يكون كاذبًا في مدح سيف الدولة؛ إذ إنَّ هذا الادعاء لا يتناسب مع مقام المديح فضلاً عن خطاب الملك.

وقد ينقض الزَّوزني شرطه -في قشره للفسر- حيث يُلحظ أنَّه ذكر مناسبة القصيدة في مطلع بيت المتنبي[3]: (الوافر)

بِغَيـــرِكَ رَاعِيًـــا عَبِـــثَ الـــذِّئَابُ ... وَغَيـــرَكَ صَـــارِمًا ثَلَـــمَ الـــضِّرَابُ

حيث ذكر ابن جني بعد هذ البيت أنَّ "نصب (راعيًا، صارمًا) على التمييز، وإنْ شئتَ على الحال"[4]، ولم يتطرَّق ابن جني إلى معنى البيت، وإنما أورد وجه إعراب كلمتي (راعيًا، صارمًا) فحسب، وهنا يبيّن الزَّوزني أنَّ "شرحه ليس في الشرط؛ لأنَّ الشَّرط أنْ أشرح من معاني هذه الأبيات كلَّ ما كان فيه خللٌ، إذا جرى عليه غلطٌ، فأمَّا ما لم يشرح معناه فلا،

(١) ديوانه: ٣٥٣، ورواية عجز البيت الأول: فطنت وأنت أغبى الأغبياء.

(٢) قشر الفسر: ٣٤/١.

(٣) ديوانه: ٣٧٠.

(٤) الفسر: ٢٦٣/١، وينظر: قشر الفسر: ٣٨/١.

وأشرح هذا الواحد وإنْ كان خارجًا عن الشرط، ولا أشرح بعده مثله"[1]، فقد اعترف الزَّوزني هنا أنَّ هذا البيت ينافي ما اشترطه على نفسه كما جاء في مقدِّمته بأنَّه وقف عند أبيات المتنبي في الفَسْر لابن جني؛ ليتعقَّب المعنى الصَّحيح والضرب "بالحجة على كل معنًى فاسدٍ فيها، ثم بيَّنتُ صحيحها، وأظهرتُ ما فيها، ولم أتعرَّض لغيرها"[2]، ثم استثنى "خلا أبياتًا قليلةً لقصَّةٍ فيها ظريفةٍ، أو نكتةٍ خفيَّةٍ"[3].

قد ذكر الزَّوزني المناسبة التي قيلت فيها هذه القصيدة، يقول: "قرأت في جمع ابن خالويه لديوان أبي فراس الحمدانيّ أن طائفةً من بني كلاب اجتازت بقرب حلب، على مرحلة منه، فحمل بعضهم حِمْلاً من قطيعٍ قيمته خمسة دراهمَ، فنهض سيف الدَّولة بنفسه وجيشه إلى بني كلاب ومن ضامَّهم من سائر القبائل حتى أوقع بهم وقائع، وقتل واستباح، ونفاهم عن تلك البوادي كلِّها، وطهَّر منهم تلك البلاد بأسرها، وأنفق عليها خمسين ألف دينارٍ كمًا، فقال فيه شاعره المتنبّي:

بِغَيْرِكَ رَاعِيًا عَبِثَ الذِّئَابُ ... ...

وإذا عرفت القصة فهمت واستبنت معناه، وتصوَّرت مغزاه"[4].

إنَّ الموسوغ لذكر مناسبة القصيدة هو تجلية المعنى، وإنَّ استحضار السِّياق الخارجي للنص علامةٌ يَهتدي بِها القارئ عن ضلال التَّأويلات غير المصاحبة للسِّياق الذي وردت فيه.

وقد يناقش الزَّوزني ابن جني في بعض مواضع القشر، ليبيّن أنَّ السِّياق يفرض معنى آخر، وأنَّ مراعاته والنظر إليه يكشف عن غرضٍ يختلف عما ذكره، كما نرى ذلك في تعقيبه على تأويل ابن جني لبيت المتنبي[5]: (الخفيف)

---

(١) قشر الفسر: ٣٨/١.

(٢) المصدر السابق: ٥/١.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) قشر الفسر: ٣٨/١.

(٥) ديوانه: ٤٠٤.

أقْلَقَتْـــهُ بَنِيّـــةٌ بَـــينَ أُذْنَيْـــ ـــهِ وَبَـــانٍ بَغَـــى الـــسّماءَ فَنَـــالا

حيث بيَّن أبو الفتح أنَّ المتنبي: "يعني قلعة الحدث. وذكر مُؤخَّر رأسه، لأنَّ ذاك أبلغ في هجائه"[1]، غير أنَّ الزَّوزني لا يطمئن إلى هذا التَّأويل، ويرى أنَّ الشَّارح أخفق في الوصول إلى الدَّلالة التي كان الشَّاعر يقصدها، ولذا نراه يقول: "هذا عُذْرُهُ لا هجوه! يدلُّك عليه قوله[2]: (الخفيف)

لا أُلُـــومُ ابـــنَ لاونٍ مَلِـــكَ الـــرّو مِ وَإنْ كـــانَ مـــا تَمَنّـــى مُحَـــالاَ

ولم يذكر مؤخَّر رأسه، وإنَّما ذكر هامته وقمته، وهما بين الأذنين، وما يوضع على سواء الرَّأس يثبت وتحسن العبارة عن البناء عليه، وما يوضع على مؤخَّر الرَّأس لا يثبت ولا تحسن العبارة عن البناء عليه. ومعناه: أقلقته قلعة (الحدث) التي بناها على قمَّته، فلا يجب أن يلام على القلق وقلَّة الصَّبر تحتها"[3].

ويعزّز الزَّوزني المعنى الذي ارتآه بالسِّياق البعدي؛ رغبةً في تقوية تأويله، وطمأنة المتلقي بصحَّة ما ذهب إليه من توجيه، حيث يقول: "ويدلُّك على ذلك ما بعده[4]:

كُلَّمـــا رَامَ حَطَّهـــا اتَّـــسَعَ البَنْـــ ـــيُ فَغَطَّـــى جَبينَـــهُ وَالقَـــذَالاَ

فلو أراد بما (بين أُذْنَيْهِ) مؤخَّر رأسه وقذاله لما جاز أن يقول: (غَطَّى قذاله)، فإنه كان مغطًّى بكون البنيَّة عليه قبل أن يتَّسع البَنْي. والدليل على أنَّه أراد بما بين أذنيه قمَّته دون قذاله: قوله: (كُلَّما رَامَ) فبلغ من أمامه جبينه، ومن ورائه قذاله. ولو كان على قذاله ومؤخَّر رأسه لغطَّى، إذا اتَّسع من ورائه، مَحاجِمه لا قذاله! فهذا يُبطل ما فسَّره فيه أوضح الإبطال كما ترى. ومعناه أنَّها مُشرفةٌ على ما يَخصُّه من مَملكته فيُقلقه حتَّى كأنَّها على هامته لذهاب صبره فيها، وكلما أراد أن يخرِّبَها حماها سيف الدَّولة، وزاد فيها من أرضه،

(١) الفسر: ٢٥/٣، وينظر: قشر الفسر: ٢٥٣/٢.

(٢) ديوانه: ٤٠٤.

(٣) قشر الفسر: ٢٥٣/٢.

(٤) ديوانه: ٤٠٤.

فانبسطت وأحاطت بما أخذت خلفًا وقُدَّامًا، فكأنَّها تتَّسع حتى تنحدر من قمَّته فتبلُغ الجبين والقذال وتأخذهما"[1].

إنَّ الفرق بين توجيهي ابن جني والزَّوزني يكمن في أمرين، وهما: المقصود من العبارة (القذال)، والغرض منها، فالأوَّل: يرى أنَّها مؤخَّر الرأس لغرض هجاء، أما الثاني: فيرى أنَّها هامة الرأس لغرض العذر، وأقول: لو كان تأويل ابن جني صحيحًا لما كان لذكر (القذال) فائدة، إذ معنى "القَذَال: جِماع مُؤَخَّر الرأس من الإنسان"[2]، ومن يقرأ شعر أبي الطيب، ويغوص في أعماقه، يدرك تمامًا أنَّه من المحال أنْ يختار كلمة مرتين دون فائدة مرجوة من ذاك التكرار.

وأرى أنَّ تأويل الزَّوزني أبلغ في الهجاء من تأويل ابن جني، وأبلغ كذلك في مدح سيف الدَّولة الذي اتسعت رقعة قلعته (الحدث)، وغطت رأس المهجو؛ إذ شمل أجزاء رأسه كلها، قمته ومقدمته ومؤخرته، إنَّه قلق وأيما قلق! ولا يلام عليه حينئذٍ.

وثمة أسئلة هنا تُطرح: هل يتحقق علو بنيان سيف الدَّولة لو كان قصد المتنبي بمؤخر رأس ملك الروم؟ أليس في ذلك حطٌّ من شأن سيف الدَّولة لو قصد بمؤخرة رأس ملك الروم وإن كان هو المهجو؟ وسؤال آخر: هل البنيان يُبنى إلى أعلى أم من الخلف؟ أليس الثقل يكون متمركزًا في القمَّة؟

ولا ريب أنَّ هذا النموذج وأمثاله يكشف عن اهتمام الزَّوزني بالسِّياق، وأنَّه لا بدَّ أنْ يتوخى الشَّارح اتصال الأبيات فهي آخذة برقاب بعض، وقد عوَّل في نقده لابن جني على تأويل البيت بالسِّياق بوصفه متصلاً بما قبله، وبما بعده، كما أعلى من شأن النظرة الكلية لنصوص الشَّاعر نفسه بغية الوصول إلى المعنى الصَّحيح.

* * *

(١) قشر الفسر: ٢/ ٢٥٤.

(٢) لسان العرب: ١١/ ٥٥٣.

المبحث الرابع: التعويل على لغة النَّصِّ

إنَّ استنطاق النص وفق لغته حرزٌ للشارح من إضافة مخلَّة، أو تأويل بعيد عن فضاء البيت؛ مما يدلُّ على موضوعية الشَّارح، فهي أحرى بسلامة معايير شرحه؛ إذ الزيادة – أحيانًا– تفضي إلى تقويل الشَّاعر ما لم يقله، ولا ريب في أنَّ هذا جور على الشَّاعر ونصِّه، فلابد أن يتوخى الشَّارح –واضعًا نصب عينه– أن يكون الشَّرح منطلقًا من النص وإليه يؤوب.

وقد حرصَ الزَّوزني إبَّان قشره للفَسْر أنْ يؤولَ المعنى بناءً على لغة النَّصِّ؛ إذ جعلها ركنًا يأوي إليه في تعقيبه على تأويلاتِ ابن جِنِّي، فكلُّ معنًى لا ينطلق من لفظ البيت يضرب الزَّوزني صفحًا عنه، وقد التزمَ عند تأويله نصوص المتنبي بالوقوف أمامَ لغتها، من ذلك وقوفه عند بيت المتنبي[1]: (المنسرح)

كُنْ لُجّةً أيّها السّماحُ فقَدْ ... أمَّنَهُ سَيفُهُ مِنَ الغَرَقِ

فقد ذهبَ ابن جِنّي إلى أنَّ معنى هذا البيت: "أي: سيفُهُ جُنَّةٌ له من كلِّ عدوٍّ، ناطقًا كان أو غير ناطقٍ"[2]، غير أنَّ الزَّوزني بناءً على منهجه في الاعتماد على لغة النص رأى أنَّ في هذا التَّأويل خللاً، وذلك أنَّه لاحظ فيه انحرافًا عن لغته، ودلالاتٍ ليس لَها ما يؤيِّد صحتها من مفرداته؛ ولذلك فهو يثبت هذا الموضع، ويحاول أن يؤول المعنى تأويلاً مُختلفًا يتوافق مع لغته وينطلق منها، فيقول معقِّبًا على تفسير ابن جني: "ليس فيه شيء من ذكر الأعداء، والجنن والاتقاء!"[3]، ويضيف الزَّوزني مُبينًا الدَّلالة التي قصدها الشَّاعر في هذا البيت بقوله: "وإنما هو يقول: كن لجة بحر أيُّها السماح الذي غلب على خصالِهِ وأفعالِهِ،

---

(١) ديوانه: ٢٤١.

(٢) الفسر: ٦٠٩/٢، وينظر: قشر الفسر: ٢١٨/٢.

(٣) قشر الفسر: ٢١٨/٢.

فليس يغرق فيك، فإنَّه يأخذ بسيفه من الناس وأموال أعدائه ما يفرقه في آمليه وأوليائه، وهذا المعنى يتردد في شعره كثيراً"[1].

وأرى أنَّ ابن جِنّي اكتفى في تفسيره بالشطر الأخير فحسب، ولم يأتِ بمعنى البيت كاملا؛ إذ فسَّر الغرق بالعدو، وإن كنتُ أميل إلى تأويل الزَّوزني إلا أني أرى أنَّ (الاتقاء) موجودٌ في البيت، وذلك في لفظة (أمَّنه)، كما أنَّ الزَّوزني خالف منهجه في هذا التَّأويل، وأتى بما أنكره على ابن جني حيث ذكر (أموال أعدائه)، ولم يكن في البيت من حيث اللفظ ما يشي بذلك، وإن كان موجودًا في المعنى.

ورغم أنَّ تأويل الزَّوزني يبدو أكثر وضوحًا واكتمالاً والتزامًا بلغة النص مما أتى به ابن جني إلا أننا إذا حاكمناه وفق اللغة محاكمةً صارمةً لرأينا أنّ قوله: (من الناس) غير دقيق، وكان الأدق أن يكتفي بالأعداء، لأنَّ السيف لا يُسل إلا عليهم، أو يطلق القول فلا يحدد كما فعل الوحيد الذي اعترض على تفسير ابن جني بقوله: "ليس هذا تفسير البيت، وإنَّما قال: يا أيُّها السَّماحُ أسرعْ في ماله، وكُنْ لَجُّة، فما يُخشَى عليه الفقر؛ لأنَّ سيفه يُدِرُّ له الأموال، فما تقدِرُ على تفريقِهِ"[2]، وأرى أنَّ تفسير الوحيد أكثر وضوحًا؛ لأنَّه توقَّف عند دلالة الغرق، وفسَّرها بالفقر، بينما لم يبين ابن جني ولا الزَّوزني ما يقصده أبو الطيب بِها.

واللافت للنظر في هذا الموضع ما ذكره ابن جني من أنواع الأعداء، حين أوضح أنَّ سيف الممدوح جُنَّة من كلِّ عدوٍّ ناطقًا كان أو غير ناطق، والحقّ أنَّ ذكره لهذه الأنواع غير مفهوم، إذ لم يتبين لي ما المقصود بالعدو غير الناطق؟ وإلى أيِّ شيء كان يشير حين نصَّ على هذه الأنواع؟ والأغرب من ذلك أنَّ الزَّوزني لم يتعرَّض لشيء من ذلك.

ومهما يكن من أمرٍ فهذا الموضع من التعقيب يكشف عن دقة الزَّوزني في تفسيره لأبيات أبي الطيب وحرصه على الالتزام بلغة النص، ومحاولة عدم الخروج على مفرداته في عملية التَّأويل، كما يلاحظ حرصه على إقناع المتلقي بصحَّة تعقيبه من خلال إشارته

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) الفسر: ٦٠٩/٢.

إلى السِّياق الكلي للشاعر، فقد ذكر في نهاية تعقيبه أنَّ "هذا المعنى يتردد في شعره كثيرًا "[1]، إشارة إلى أنَّ هذا المعنى ليس بغريب أن يرد في نصوص أبي الطيب، مع أنَّه لم يورد شواهد على هذا التردد.

ومما يدلُّ على دقَّة الزَّوزني في تأويل النُّصوص بناءً على لغتها أنَّه كان يبدي اهتمامًا كبيرًا بضمائر النص، وينظر إليها بصورة دقيقة في عملية التَّأويل، ويشير إلى الفرق بينها، فإذا كان الضمير في النص مغايرًا للضمير الذي أتى به الشَّارح فإن ذلك يسبب اختلالاً في المعنى الذي قصده الشَّاعر في رأي الزَّوزني، ويسبب إرباكًا للمتلقي، وعندئذ يجب إثبات الموضع، والتنبيه على الخطأ الذي وقع فيه الشَّارح، من ذلك ما احتجَّ به على ابن جِنّي في بيت المتنبي[2]: (البسيط)

مَا بَالُ كُلّ فُؤادٍ فِي عَشيرَتِهَا ... بِهِ الذي بِي وَمَا بِي غَيرُ مُنتَقِلِ

فحين عرض ابن جِنّي لهذا البيت قال في تأويله: "فجميعنا ثابت المحبَّة لَها غير مُنتقل الهوى عنها"[3]، وهنا يتوقَّف الزَّوزني مُعترضًا على هذا التَّأويل الذي لم يلتزم بلغة النص، ويحاول أنْ يبين الخلل الذي وقع فيه، منطلقًا من لغته ومفرداته، وملتزمًا بدقة الضمائر التي قصدها الشَّاعر، ولذلك يقول: "والمعنى غير ما ذهب إليه، فإنَّ الرَّجل يقول: ما بال كلُّ فؤادٍ في عشيرتها به الذي بي من الهوى والحبِّ، وما بي ثابت في فؤادي، غير منتقلٍ عنه، فيحلُّ بفؤاد غيري، وفي كلِّ فؤادٍ من عشيرتِها ما في فؤادي، وهو لازمٌ له غير منتقلٍ، فكيف يحلُّ بغيره ما لم ينقل عنه؟ هذا شيءٌ عُجاب!"[4]، والدليل على صحَّة هذا المعنى واضح لا يحتاج إلى بيان، فالشَّاعر "يقول: (وما بي) ليس يقول: (ما بنا) حتى ربما يُتصوَّر فيه ما ذكره"[5].

---

(١) قشر الفسر: ٢/ ٢١٨.

(٢) ديوانه: ٣٢٩.

(٣) الفسر: ٢/ ٧٧٣، وينظر: قشر الفسر: ٢/ ٢٣٣.

(٤) قشر الفسر: ٢/ ٢٣٣، ٢٣٤.

(٥) المصدر السابق: ٢/ ٢٣٣.

وليس من العسير على الناظر أنْ يتبينَ الاختلاف بين الضمير (بنا) الذي ذكره ابن جِنّي، والضمير (بي) –الثانية– الذي جاء في النص. وقد أشار ابن جِنّي في تأويله إلى إجماعهم على محبتها، بينما يذهب الزَّوزني إلى تعجُّب المتنبي من حالة الحبِّ التي اعترته، وكيف يكون الهوى في كل فؤاد من تلك العشيرة، دون أن ينتقل من فؤاده؟!

والواضح أنَّ ما ذهب إليه الزَّوزني هو ما يتفق مع ما أراده الشَّاعر، لأنَّ الإخبارَ بعدم الانتقال أو نفيه لم يكن عن أفئدة العشيرة وفؤاد المتنبي جميعها، وإنَّما كان عن فؤاد المتنبي وحده، والدليل على ذلك أنَّ جملة: (ما بي غَيرُ مُنتَقِلِ) جملة جديدة مستقلة عما قبلها، (ما) الموصولة المبتدأ، وخبرها (غير)، وعلى هذا فإنَّ عدم انتقال الهوى مقصورٌ على فؤاد المتنبي دون أفئدة العشيرة التي نصَّ عليها ابن جني في تأويله.

ويُعزز رأي ابن معقل ما ذهبتُ إليه في صحَّة قول الزَّوزني، حيث ذكر هذا البيت في مآخذه في ثلاثة مواضع، مُنكرًا على ابن جني، وأبي العلاء المعري، والتَّبريزي، فعاب على الأوَّل بأنَّه "لم يُصِب الصَّواب"[1]، وعلى الثَّاني بأنَّ "الذي ذكره، في غاية التكلُّف، ونهاية التَّعسُّف"[2]، وأخذ على الثَّالث بأنَّه "ذكر في تفسير معناه ما لا يليق ذكره"[3]، وقد رجَّح قول الواحدي[4]، وبيَّن أنَّ معنى البيت هو أنَّ المتنبي "استفهم متعجبًا: كيف فؤاد كل رجل في عشيرتها به من حبِّها مثل الذي به؟ وأنَّ ذلك يدعو إلى حفظها، ومنعها، وعدم الوصول إليها، ويوقع اليأس من وصلها، ومع ذلك فإنه لا يسلوها، ولا ينتقل ما به من هواها"[5].

وأرى أنَّ الدَّلالات التي قدَّمها ابن معقل أكثر دقة لمعنى البيت وأقرب إلى مقصود الشَّاعر، حيث اقترب من سبب تعجب الشَّاعر أكثر من غيره، وإذا كان الزَّوزني قد ردَّ

---

(١) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي: ٢٠٤/١.

(٢) المصدر السابق: ١٢٧/٢.

(٣) المصدر السابق: ١٨٠/٣.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المصدر السابق: ٢/ ١٢٧، ١٢٨.

التعجُّب إلى كون الهوى باقيًا في فؤاده لا ينتقل رغم أنَّه موجود في فؤاد كلِّ واحدٍ من عشيرة المحبوبة، فإنَّ ابن معقل في مآخذه يشير إلى أنَّ وجود الهوى في أفئدتهم يُفترض أن يدعو إلى حفظها وصونها ومن ثمَّ فهو يؤدِّي إلى وقوع اليأس من وصلها، مما يعني انتقاله وعدم استقراره وبقائه، إلا أنَّ الذي حدث عكس ذلك، وهو أمرٌ غير متوقع من شأنه أنْ يثير التعجب والدهشة، وهي دلالة لم يتنبَّه إليها الزَّوزني.

والحق أنَّه بمراجعة تأويل ابن جني والتدقيق فيه يرى المتأمِّل إمكانية قبوله، فإذا كان الشَّاعر قد نصَّ على أنَّ ما به غير منتقل فهو لم يزعم أنَّ الذي في أفئدة العشيرة منتقل متحول، ولا يلزم من قوله: (وما بي غير منتقل) أن يكون الانتقال حاصل في فؤاد غيره، بل ربما هم مشتركون في وجود الهوى وبقائه وعدم انتقاله، وهو ما ذهب إليه ابن جني الذي يُؤخذ عليه اكتفاؤه بهذا الفهم، وعدم كشفه عن سبب هذا التعجب بدقة كما فعل ابن معقل.

ومن الأبيات التي أوَّل فيها الزَّوزني المعنى وفق لغة النص بيت المتنبي[1]: (الكامل)

غاضَتْ أنَامِلُهُ وهُنّ بُحُورُ وخَبَتْ مَكَائِدُهُ وهُنَّ سَعِيرُ

حيث ذكر ابن جِنّي مؤولاً معنى هذا البيت قائلاً: "لمَّا مات بطلت أفعاله إلا من الذِّكر الشَّريف"[2]، غير أنَّ الزَّوزني يعترض على هذا التَّأويل، مُحتجًّا عليه بأنَّه "ليس في البيت شيءٌ من الذِّكر الشَّريف"[3]، مُبينًا أنَّ المتنبي "أراد أنَّ أنامله كانت بحارًا في السَّخاء فغاض ماؤها، ومكائدها كانت نارًا في الأعداء فخَبَا ذُكاؤها"[4].

وأحسبُ أنَّ ابن جِنّي نظر إلى معنى المعنى في هذا البيت، وشتان ما بين المعنى ومعنى المعنى؛ إذ المقصود "بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللَّفظِ والذي تصِلُ إليه بغيرِ

(١) ديوانه: ٦٦.

(٢) الفسر: ٢/ ١٢٣، وينظر: قشر الفسر: ١/ ١٧٤.

(٣) قشر الفسر: ١/ ١٧٤.

(٤) المصدر السابق نفسه.

واسِطَة، وبِمعنى المعنى أن تعقِلَ من اللَّفظِ معنًى ثم يُفْضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنًى آخرَ"[1].

ولا ريبَ في أن لفظ (الذكر الشريف) لم يأتِ له ذكر في بيت المتنبي، غير أنَّ مفهوم البيت يدلُّ على الذكر الشريف الذي يعنيه ابن جني، والسؤال هنا: أليس الكرم والشجاعة ذكرًا شريفًا يبقى للممدوح بعد موته؟ أليس هذا من قبيل معنى المعنى؟

وأحسب أنَّ نظرة الزَّوزني لا تخلو من سطحيَّة وعدم تعمُّق؛ إذ إنَّ المعاني الشِّعريَّة عادةً لا تؤخذ على ظاهرها، وإنما ينظر إلى أعماقها، وكلما بَعُدَ تناول المعنى الشِّعري ازداد حسنه وبَهاؤه، وبيت المتنبي من هذا الصِّنف؛ إذ انطوى على كنايتين؛ الأولى: في الشَّطر الأوَّل عن الكرم، والثَّانية: في الشَّطر الثَّاني عن الشجاعة، ولا أحسب أنَّ الزَّوزني ممن يستغلق عليه فهم هذا المعنى، وهذا ما يحملني على الظَّنِّ بأنَّ الأمر لا يخلو من مماحكةٍ ومغالطة.

إنَّ هذا الموضع وأمثاله يكشف عن صرامةٍ شديدةٍ في تعامل الزَّوزني مع نصوص أبي الطيب، والتزامه الدقيق بلغتها ومفرداتِها، وهذا النوع من الممارسة وإن كان إيجابيًا في كثيرٍ من الأحيان حيث يمنع من فوضى التَّأويل التي يقع فيها بعض الشُّراح حين يقدِّمون تفسيرات ليس في لغة النص ما يدلُّ عليها إلا أنَّ الإفراط في إجراء هذه الممارسة والدقة المتناهية في تطبيقها يُلغي كثيرًا من الدَّلالات التي يقصدها الشَّاعر ويحتاجها المتلقي ولا تتعارض مع لغة النَّصِّ ومفرداته، وإلاَّ تحوَّلت عملية التَّأويل إلى شرح للمفردات ووقوف عند ظاهر النص دون التحليق في فضاءاته وسبر أغواره والغوص في أعماقه لاستخراج جواهره ودرره التي تحتاج إلى ناقدٍ متمرسٍ مبدعٍ يكشف عنها ويقدمها إلى المتلقي على طبق من ذهب.

ومن المواضع التي تكشف عن تعويل الزَّوزني على لغة النص ومفرداته دون النظر إلى معنى المعنى ما عقَّب به على قول ابن جني في بيت المتنبي[2]: (الطويل)

---

(١) دلائل الإعجاز، ٢٦٣.
(٢) ديوانه: ١١٣.

وربَّ مُريـــدٍ ضـــرَّهُ ضـــرَّ نفـــسَهُ وهـادٍ إليـهِ الجـيشَ أهْـدى ومـا هَـدَى

فقد ذكر ابن جِنّي في تفسير هذا البيت أنَّ معنى "هادٍ: قائدٌ وباعثٌ إليه الجيش، فإنَّما أهداه من الهدَّية، لا من الهداية، ولم يُرشد الجيش بل أضلَّه ببعثه إيَّاه، وقصد سيف الدَّولة"[1]، غير أنَّ الزَّوزني يستدرك على ابن جني قائلاً: "ما في البيت ولا معناه إضلالٌ، وإن كان في لفظ الهداية والضَّلالة تطبيقٌ، فقوله: (بل أضله) لغوٌ، فإنَّ معناه: ربَّ من أراد لسيف الدَّولة ضُرًّا، وهيَّأ أسبابه، فناله ذلك الضَّرر دونه ونابه، وربَّ مُرشدٍ إليه جيشه فكان مُهديًا إليه الجيش لا هاديًا، ومُغنمًا له ذلك لا باعثًا كقوله[2]: (الطويل)

أغَـرّكُمُ طـولُ الجُيـوشِ وَعَرْضُـهَا عَلَـيٌّ شَـرُوبٌ للجُيُـوشِ أكُـولُ"[3]

يرى ابن جِنّي أنَّ عدم الهداية يقتضي إضلالاً، أما الزَّوزني فيرى أنَّ عدم الهداية لا يقتضي ذلك، لكن في حقيقة الأمر أنَّ إرسال جيشٍ إلى سيف الدَّولة –وهو من هو في الشجاعة والبسالة– كأنما أُرسل هذا الجيش إلى المهلكة، والمهلكة – لا ريب– تحمل في طياتها إضلالاً، وفي هذا المعنى تلميحٌ لا تصريح إلى الضلال. وكأنَّ الزَّوزني يريد من الشَّارح أن يحذو في تأويل المعنى حذو لفظ البيت القُذَّة بِالقُذّة دون زيادة، وإنْ كانت ثمةَ زيادة عدَّها ضربًا من اللغو.

وأرى أنَّ تعقيب الزَّوزني في هذا الموضع غير موفَّق، وفيه نوعٌ من التحامل على ابن جني، إذ يطالبه بالتزام مبالغ فيه بلغة النص وعدم تجاوز مفرداته بحال، إضافة إلى أنَّه وفق هذه الممارسة يسهم في إفقاد النَّصِّ شيئًا من مبالغاته وجمالياته، حيث إنَّ الجيش المرسل إلى سيف الدَّولة صار هدية له، وهذا يدلُّ على أنَّ الممدوح سيهزمه ويستولي على ما معه من عتاد ومال وأسر وسبايا، فصار كأنَّه هدية إلى سيف الدَّولة، وهذا لا شكَّ فيه يعد إضلالاً للجيش حيث قاده مرسله إلى التهلكة، ومما يُعزِّز من صحَّة هذا المعنى

(١) الفسر: ٨١٨/١، وينظر: قشر الفسر: ١١٣/١.

(٢) أي قول المتنبي: ديوانه: ٣٥٨.

(٣) قشر الفسر: ١١٣/١.

الشَّطر الأوَّل من البيت، فكأنَّ الضَّرر العائد على من يقصد إضرار الممدوح يقابل الضَّلال العائد على الجيش المرسل إليه، وبِهذا التَّأويل يصبح البيت أكثر التئامًا وتماسكًا، وتزيد قيمته الجمالية والفنية.

ومن المواضع التي يلحظ فيها المتأمِّل اعتماد الزَّوزني على لغة النص فحسب، ما ذكره في بيت المتنبي[1]: (الطويل)

تَـوَلّى الـصِّبَا عَنـدي فأخلَفـتَ طِيبَـهُ وَمَـا ضَـرَّني لمّـا رَأيْتُـكَ فَقَـدُهُ

حيث أورد شرح ابن جِنّي الذي قال فيه: "سروري بك سروري بأيَّام الصبا، فإذا رأيتك فما أُبالي أن زال عنِّي الصِّبا"[2]، بيد أنَّ الزَّوزني لا يرتضي هذا التفسير، ويرى أنَّه: "ليس فيه شيء من المبالاة!"[3]، ويذهب إلى أنَّ "معناه: إذا أخلفت عليَّ من الميعة والنَّشاط، والمرح والاغتباط، ما ذهبت به الأيام مع الصِّبا، وما ضرَّني فَقْدُ الصِّبا لمَّا رأيتك؛ لأنَّ فوائده حصلت لي بلقائك فما ضرَّني تولِّيه، وقد أخلفت عليَّ ممَّا حمدتهُ فيه"[4].

وأحسب أنَّ عدم الضرر يحمل في طياته اللامبالاة؛ لأنَّ الإنسان إذا تجاوز مرحلة الصبا يهتم لذلك ويبالي، غير أنَّ الشَّاعر لما اتصل بالممدوح أمسى الشباب ووقت الصبا غير ذي أهمية، فهو لا يبالي بذهابِها؛ لأنَّ ما رآه منه من كرم وأفضال أنساه صباه، إلا أنَّ تعامل الزَّوزني الصَّارم مع لغة النَّصِّ هو الذي جعله يعقِّب هذا التعقيب، ويستنكر على ابن جني معنى المبالاة المفهوم من النَّصِّ بداهةً.

إنَّ لغة النَّصِّ تُدلف إلى معناه، وإن افترقا أضحى البيت في وادٍ، وشرحه في وادٍ آخر وفقًا لرؤية الزَّوزني، كما نجد ذلك في وقوفه عند بيت المتنبي[5]: (الخفيف)

---

(١) ديوانه: ٤٥٢.

(٢) الفسر: ١/١٠٦٩، ١٠٧٠، وينظر: قشر الفسر: ١/١٤٠.

(٣) قشر الفسر: ١/١٤٠.

(٤) المصدر السابق: ١/١٤٠، ١٤١.

(٥) ديوانه: ٥٤٤.

رُبّ مـــا لا يُعَبِّـــرُ اللّفْـــظُ عَنْـــهُ وَالـــذي يُـــضْمِرُ الفُـــؤادُ اعتِقـــادُهْ

فقد ذكر ابن جِنّي في سياق شرحه لهذا البيت أنَّ معناه: "أي: ورُبَّ حسنٍ من (لفظك) لا يلحقه لفظي، وإن كنت أقر به بقلبي"[1]، وهنا يعترض الزَّوزني كاشفًا عن عدم توفيق شرح ابن جِنّي، حيث لم يلتزم بلغة النص ولم يعوّل عليها في تأويله، أو كما يقول: "لفظ البيت لا يؤدّي شيئًا مما ذكره! البيت في وادٍ وتفسيره في وادٍ!"[2]، ويضيف الزَّوزني مُبينًا الدَّلالة التى أرادها الشَّاعر من اللفظ والإضمار بقوله: "وعندي أنَّه يقول: ربَّما لا يُعبِّر اللفظ عن ذات نفسه، ولا يُفصح بودائع صدره، فيكون اللَّفظ قاصرًا بعينه عن أداء تمام العبارة واعتقاد الفؤاد ما يُضمره. والمعنى أنَّ لفظي قاصرٌ عن أداء الواجب في وصف فضائلك، واعتذاري عن قصوري في خدمتك، فاللَّفظ لا يُبين عنه فيُوردُهُ، والقلب يُضمرُهُ ويعتقدُهُ"[3].

وواضحٌ هنا أنَّ مردَّ الاختلاف بين التَّأويلين يكمن في عائد (ما) الموصولة، فهي عند ابن جِنّي تعود –حسب ما ذكره الزَّوزني– إلى لفظ الممدوح، وكلمة (اللفظ) الواردة في البيت تعود إلى شعر المتنبي، وكأنَّ ابن جِنّي هنا استحضر الممدوح[4] بعودة (ما) الموصولة إليه، وذلك لما له من خصوصية. بينما عند الزَّوزني تعود (ما) الموصولة إلى أفضال الممدوح وهباته التي لا يستطيع المتنبي التعبير عنها بلفظه.

وبالرجوع إلى الفسر نجد أنَّ ابن جِنّي فسَّر (ما) بـ (فضلك)، وليس بـ (لفظك)، حيث يقول: "رُبَّ حسنٍ من (فضلك) قصَّرتُ عن كُنْهِ وصْفِهِ"[5]، وإذا كان كذلك فإنَّ تأويل ابن جني يتفق مع ما جاء به الزَّوزني، فلا يكون هناك اعتراض عليه، بينما جاء في

---

(١) الفسر: ١/ ١١٢٤، وينظر: قشر الفسر: ١/ ١٥٠.

(٢) قشر الفسر: ١/ ١٥٠.

(٣) قشر الفسر: ١/ ١٥١.

(٤) الممدوح هو: أبو الفَضل مُحمَّد بنُ الحسين الكاتب، كان عجبًا فِي التَّرسُّل والإنشاء والبلاغة، وقِيل: بُدِئَت الكتابةُ بِعبد الحميد، وَخُتِمتْ بِابْنِ العميْدِ. ت ٣٦٠هـ، لمزيد بيان، ينظر: سير أعلام النبلاء: ١/ ١٦٠.

(٥) الفسر: ١/ ١١٢٤.

المخطوطة الأحمدية للفَسْر بحلب، وهي في الظاهرية الآن –كما أشار إلى ذلك المحقق– رُبَّ حُسنٍ من (لفظك) لا يلحقه لفظي، وإن كنت أُقرُّ لك بقلبي"[1].

ومهما يكن من أمرٍ فإنّي أميل إلى ترجيح تأويل الزَّوزني، وقد وافقه كثيرٌ من الشُّراح، إذ ذكر أبو العلاء المعري أنَّ المعنى المقصود هو: "رُبَّ شيء لا يعبر عنه اللفظ، أي: إن كنت قصرت فيما قلته باللسان فإنّما المعول على ما يعتقده الفؤاد"[2]، وفسَّره الكندي بقوله: "رُبَّ شيء من فضلك لا يبلغه وصفي ولا أقدر على العبارة عنه، وما يضمره قلبي هو اعتقاده ..."[3]، وهما بذلك يرجعان (ما) الموصولة إلى لفظ المتنبي ذاته، ويتفقان مع ما ذهب إليه الزَّوزني، بينما يأتي الواحدي بمعنى مغاير للمعنيين السَّابقين تمامًا؛ حيث يرجع (ما) إلى مادحي الممدوح، حيث قال: "ربَّ من مدحك لا يبلغه لفظي بالعبارة عنه، وما يضمره قلبي هو اعتقاده فيك وفي استحقاقك ذلك المدح ..."[4]، وأحسب أنَّ هذا التَّأويل بعيدٌ تمامًا عما أراده المتنبي.

لقد كشفتْ هذه النَّماذج من تعقيبات الزَّوزني عن منهجٍ واضحٍ في تعامله مع النُّصوص الشِّعريَّة، وأوضحتْ كيف يلتزم التزامًا بالغًا بلغتها ومفرداتِها في عملية التَّأويل والتفسير، وأبانت عن رفضه لكلِّ لفظ في الشَّرح ليس عليه دليلٌ من داخل النَّصِّ، وقد أكَّدتُ خلال ذلك على الإفراط الشَّديد في تعويله على لغة النَّصِّ في تعامله معه، وأنَّ ذلك يُغفل كثيرًا من الجماليات الدلاليَّة والفنيَّة التي تَحتاج إلى ناقدٍ يتحرر قليلاً من القيود التي طوَّق الزَّوزني بِها التَّأويل، على أنَّنا يَجب ألا ننسى أنَّ التَّفريط في لغة النَّصِّ يؤدِّي في المقابل إلى اختراع معانٍ ودلالاتٍ، قد تُسيء إلى النَّصِّ وتحمله ما لا يحتمل، ومن هنا فإنَّ التعامل مع النَّصِّ يحتاج إلى قراءةٍ دقيقةٍ، تتموضع في منطقة وسط بين هذا الإفراط وذلك التَّفريط.

* * *

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ١/ ٤٤٦.

(٣) الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه: ٢/ ٤٦٣.

(٤) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة الإمام الواحدي: ٢/ ١٠٥١.

الخاتمة:

باستقراء قشر الفسر، نجد أنَّ الزَّوزني كان مدركًا لما حظي به ديوان المتنبي من تكالب النقاد عليه، وتضارب الآراء حوله، فلم يُرضِهِ إلا الفسر لابن جني، وعندما سبر أغواره، وجده –من وجهة نظره– مشوبًا بفساد بعض تأويلاته، فعكف على بيان موضعها وقشرها، وكان نقده مفعمًا بعدد من المفاهيم للتأويل في استدراكاته على ابن جني، وكان متكئًا على عدد من المجاديف بوصفها ضربًا من ضروب التَّأويل الصَّحيح، وكشف البحث عن جملة من النتائج، وهي:

١. أنَّ الزَّوزني لم يحذُ حذو الشُّراح في تعدد المعنى، بل كانت رؤيته مغايرة، ففضاء قراءة البيت لديه لا يتسع إلا لمعنى واحد فحسب، ومن ثمَّ فعلى الشَّارح ألا يشطط في تعدد وجوه المعنى، وبدا في تأويله مُتشبثًا بِهذه الفكرة، ومن يتجاوز ذلك –وفقًا لرأيه– يوسم بالتعسف والجهل ونحوه، والغريب أنَّ الزَّوزني لم يبين علَّة ذلك، ولم يأبه في إقناع القارئ بهذا، ولا مراء في أنَّ هذا النزوع والتشبث يؤدي إلى تحجير الواسع. والغريب نكوصه في بعض المواضع، وتَخلّيه عن هذا التشبث وتلك الصرامة في بعض تأويلاته، فلم يصمد لذلك، معللاً تارةً لهذا التعدد وغير معلل تارةً أخرى.

٢. برز العُرف في تأويل الزَّوزني بوصفه أداةً نقديَّةً، ومعيارًا من معايير فحص تفسير ابن جني، للاعتراض عليه، وكان يضيق به ذرعًا؛ لذا نَجده غالبًا يقوم بطرح الأسئلة عندما ينأى ابن جني بالمعنى عن المتعارف عليه.

٣. كان الاحتفاء بالسِّياق من الوسائل التي أثَّرت في رؤية الزَّوزني إلى تأويلات ابن جني؛ لذا كان هاجسه ربط المعنى بسياقه، ولحظ أنَّ ردَّ البيت عما قبله وعما بعده وإغفال السِّياق الذي وردت فيه الأبيات يعد مزلقًا من مزالق التَّأويل؛ لذا طغى على قشر الفسر تعجُّب الزَّوزني من فهم ابن جني البيت كأنَّه قائمٌ بذاته، رغم أهمية السِّياق بوصفه بؤرةً مهمةً في فهم البيت.

٤. تبيَّن أنَّ الزَّوزني لم يغض الطرف –إبَّان قشره للفسر– عن لغة النص في نقده لابن جني، وعدَّه ركنًا من أركان النقد والقشر إن جاز التعبير. وارتكز الزَّوزني في نقده لتأويلات ابن جني على لغة النص بوصفها مصدرًا مضيئًا من مصادر فهم النص فهمًا سليمًا.

* * *

المصادر والمراجع:

١. الأدب والغرابة: دراسة بنيوية في الأدب العربي، د. عبد الفتاح كيليطو، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣م.

٢. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط١، ١٤١٢هـ.

٣. الإعجاز والإيجاز، الثعالبي، دار البيان، بغداد، ودار صعب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٤. بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٥. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٦. تاريخ البيهقي، البيهقي، ترجمه إلى العربية من الفارسية: يحيى الخشاب وصادق نشأت، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦م.

٧. تتمة يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٨. تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق مجموعة من العلماء، القاهرة، ١٣٨٤–١٣٨٧هـ.

٩. خاص الخاص، الثعالبي، تحقيق: صادق النقوى، منشورات دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٤٠٥هـ.

١٠. دراسات ونماذج في مذاهب الشعر ونقده، مُحمَّد غنيمي هلال، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

١١. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

١٢. دمية القصر وعصرة أهل العصر، الباخرزي، تحقيق: سامي مكي العاني، منشورات دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٠٥هـ.

١٣. دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ط١٢، (د.ت).

١٤. ديوان البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، منشورات دار المعارف، القاهرة، ١–٣: ١٩٦٣هـ، والرابع والخامس دون تاريخ.

١٥. ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة الإمام الواحدي، تحقيق: د. عمر الطباع، دار القلم، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٦. ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، منشورات دار الرسالة، بغداد، ١٩٨٠م.

١٧. ديوان المتنبي، تحقيق: د. عبد الوهاب عزام، من منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٣هـ.

١٨. السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢١هـ.
١٩. سير أعلام النبلاء، الذهَبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٧هـ.
٢٠. شرح أدب الكاتب، الجواليقي، تحقيق ودراسة: د. طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢١. شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٢هـ.
٢٢. شرح الشعر عند العرب: من الأصول إلى القرن ١٤هـ/٢٠م (دراسة سانكرونيَّة)، د. أحمد الودرني، دار الكتاب الجديدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.
٢٣. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٢٤. شرح شعر المتنبي، الأفليلي، تحقيق: د. مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٥. الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه، الكندي، تحقيق: عبد الله الفلاح، النادي الأدبي بالرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
٢٦. علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، د. صلاح فضل، مؤسسة مختار، القاهرة، (د.ط)، ١٩٩٢م.
٢٧. علم الدلالة أصوله ومباحثه في التُّراث العربي، منقور عبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (د.ط)، ٢٠٠١م.
٢٨. العمدة في صناعة الشعر ونقده، ابن رشيق، تحقيق: د. النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٩. الفتح على أبي الفتح، ابن فُوَرَّجَة، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ١٩٨٧م.
٣٠. الفسر، ابن جِنّي، حقَّقه وقدَّم له: د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
٣١. قشر الفسر، الزوزني، تحقيق: د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
٣٢. قشر الفسر، الزوزني، تحقيق: د. عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣٣. الكافية الشافية في الانتصار من الفرقة الناجية المعروفة بالقصيدة النونية لابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، إدارة ترجمان السنة، مطبعة معارف، لاهور، ١٣٩٣هـ.

٣٤. كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، د. مفيد قميحة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٥. كتاب المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيب المتنبي، ابن معقل، د. عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٣٦. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، مركز الملك فيصل، تحقيق التراث (١٤)، ط١، ١٤٢٩هـ.

٣٧. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، (د.ت).

٣٨. المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب (تلقي القدماء لشعره)، د. حسين الواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.

٣٩. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، ١٩٩٥م.

٤٠. مجمع الآداب في معجم الألقاب، ابن الفوطي، تحقيق: محمد الكاظم، وزارة الثقافة الإيرانية، طهران، ١٤١٦هـ.

٤١. المحمدون من الشعراء وأشعارهم، القفطي، تحقيق: حسن معمري، (د.ط)، منشورات دار اليمامة، الرياض، (د.ت).

٤٢. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، العباسي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٦٧هـ.

٤٣. معجم البلدان، ياقوت الحموي، منشورات دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ.

٤٤. الموازنة، الآمدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٤٥. الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي، التبريزي، دراسة وتحقيق: د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢م.

٤٦. النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمَّام، ابن المستوفي، تحقيق: د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.

٤٧. نظرية التَّأويل التَّقابلي مقدِّمات لمعرفة بديلةٍ بالنَّصِّ والخِطاب، محمَّد بازي، منشورات ضفاف، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ.

٤٨. نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩م.

٤٩. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: س. ديدرنغ، من منشورات فرانز شتاينر، فسبادن، ١٤٠١هـ.

٥٠. وجه الشعر: قراءة في مآخذ النقاد على معاني أبي تمَّام، د. عبد الله الوشمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

٥١. الوساطة بين المُتَنَبِّي وخصومه، القاضي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٥٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ط)، ١٩٧٨م.

٥٣. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي، تحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

* * *